بسم الله الرحمن الرحيم

نحو منهجية معاصرة لدراسة الحديث التحليلي

أ. د. عبد السميع الأنيس
أستاذ الحديث النبوي وعلومه
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

مصطلح الحديث التحليلي مصطلح معاصر، لم يرد في كتب علوم الحديث النبوي وشروحه. وقد تم اختيار تعريف له، هو: دراسة الحديث النبوي رواية ودراية، وربطه بالعلوم المعاصرة بضوابط. أظهر البحث صلته الوثيقة بعلوم الحديث وشروحه؛ وقد تم التأسيس عليهما في المنهجية المعاصرة، من خلال: تحليل الجانب الحديثي، واللغوي والبلاغي. والاهتمام بأسباب ورود الحديث، وتعيين الأزمنة، والأمكنة، والأشخاص. وبيان صلة الحديث النبوي بالقرآن. وبيان فقه الحديث. والاستفادة من أقوال الصحابة والتابعين. وملاحظة صلة الحديث النبوي بمقاصد الشريعة. وبيان معاني الحديث ومشكلاته. ثم الاستفادة من العلوم الأخرى بضوابط. مع ضرورة العناية بالأفكار والأساليب والتوثيق والصياغة بصورة معاصرة.

الكلمات الدالة:

الحديث التحليلي. شروح الحديث. فقه الحديث. معاني الحديث. علوم الحديث. الحديث النبوي والعلوم المعاصرة.

المقدمة

يتناول هذا البحث موضوعاً مهماً من الموضوعات التي ازدادت الحاجة إليها في الدراسات الحديثية المعاصرة، وهو الحديث التحليلي، لا سيما بعد أن أصبح مقرَّراً في المعاهد والكليات الشرعية: الأولية والعليا منها.

وهو مقرر مهم؛ وتحديد مفهومه بدقة يساعد على تحسين مستوى الأداء في دراسته، وتدريسه، والكتابة فيه، ونشر مفاهيم الحديث النبوي الشريف بلغة معاصرة، مما له أثر في المحافظة على الدين، وحفظ هوية الأمة وثقافتها، وتعزيز مكانة السنة عند المسلمين. كما أنَّه يعمل على التأصيل الشرعي للعلوم المعاصرة، ويساعد على حل كثير من المشكلات.

لقد درَّستُ هذا المقرر في عدد من الجامعات في الدراسات الأولية والعليا، وكنت ألاحظ ضعفاً عاماً في تناول دراسته وتدريسه، مما يستدعي تداول الرأي حول المنهجية العلمية التي تؤطر له، وترسم الملامح العامة للسير فيه على هدى من مناهج شرَّاح الحديث الأصيلة وعلومه، وفي ضوء الدراسات المعاصرة.

إنَّ عدم تحديد مفهومه بدقة كان له أثر سلبي على النتائج المتوقعة من بحوثه؛ ولهذا كنت أجد حاجة ماسة لإعادة النظر في منهجية دراسته، وتدريسه. وكنت أحاول مع طلابي كتابته بأسلوب يجمع بين الأصالة التي تميز بها علماؤنا، وبين المعاصرة التي ينبغي أن تصاحب هذا المقرر. وهذا البحث هو محاولة مني لمناقشة هذه القضية، ولفت الأنظار إليها، ووضع تحديد جديد له، لضبط مساره، وتحسين الأداء عند الباحثين فيه؛ ليؤدي دوره المرتجى في الدراسات الحديثية المعاصرة.

وقد رأيت في هذا المؤتمر العلمي فرصة مواتية لطرح الأفكار التي تكوَّنت لديَّ حول منهجية البحث فيه. وقد جاء هذا البحث في مقدمة، ومبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الحديث التحليلي وصلته بعلوم الحديث النبوي وشروحه.

وفيه: أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: مفهوم الحديث التحليلي.

المطلب الثاني: صلة الحديث التحليلي بعلوم الحديث النبوي.

المطلب الثالث: صلة الحديث التحليلي بكتب شروح الحديث النبوي.

المطلب الرابع: أهم كتب شروح الحديث النبوي وضرورة الرجوع إليها في الحديث التحليلي.

المبحث الثاني: دراسة الحديث التحليلي في ضوء علوم الحديث وشروحه والعلوم الأخرى.

وفيه عشرة مطالب، وهي:

المطلب الأول: تحليل الجانب الحديثي من حيث التوثيق.

المطلب الثاني: تحليل الجانب اللغوي والبلاغي.

المطلب الثالث: الاهتمام بأسباب ورود الحديث، وتعيين الأزمنة، والأمكنة، والأشخاص.

المطلب الرابع: بيان صلة الحديث النبوي بالقرآن الكريم.

المطلب الخامس: بيان فقه الحديث النبوي.

المطلب السادس: الاستفادة من أقوال الصحابة والتابعين.

المطلب السابع: ملاحظة صلة الحديث النبوي بمقاصد الشريعة.

المطلب الثامن: الاستفادة من العلوم الأخرى المعاصرة مع ذكر أهم الضوابط.

المطلب التاسع: بيان معاني الحديث ومشكلاته.

المطلب العاشر: العناية بالأفكار والأساليب والتوثيق وصياغتها بصورة معاصرة.

المبحث الأول: مفهوم الحديث التحليلي وصلته بعلوم الحديث النبوي وشروحه

إنَّ مصطلح الحديث التحليلي مصطلح معاصر، لم يرد في كتب علوم الحديث النبوي، وإنما استعمل في النصوص الأدبية، ثم استعمله أهل التفسير[١]. ثم استعمله أهل الحديث لا سيما في قسم أصول الدين من الكليات الشرعية الأولية، والعليا.

ولكن المعاني التي يحتويها هذا المصطلح الجديد قد ذكرت بصورة مفصَّلة في كتب علوم الحديث، وفي كتب شرَّاح الحديث؛ ولهذا كان لابدَّ من تعريفه، ثم دراسة صلته بعلوم الحديث وشروحه؛ ليتسنى لنا التأسيس عليها في المنهجية المعاصرة، وسأجعل ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الحديث التحليلي

التحليل لغة: مصدر من الفعل حَلَّلَ، قال ابن فارس: "الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائلُ، وأصلها كلُّها عندي فَتْح الشيء، لا يشذُّ عنه شيء، يقال: حلَلْتُ العُقدةَ أحُلُّها حَلاً، ويقول العرب: "يا عاقد اذكُرْ حَلاً"، والحلال: ضِدُّ الحرام، وهو من الأصل الذي ذكرناهُ، كأنه من حَلَلْتُ الشيء، إذا أبحْتَه، وأوسعته لأمرٍ فيه"[٢]. فقوله: "وأصلها كلُّها عندي فَتْح الشيء، لا يشذُّ عنه شيء"، يؤصل لهذا المعنى المعاصر.

وجاء في المعجم الوسيط: "حَلَّلَ العقدة: حلها، وحَلَّلَ الشيء: رجعّه إلى عناصره، يقال: حلل الدم، ويقال حلل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها"، وأشار بين قوسين بكلمة (محدثة).

وجاء فيه أنَّ معنى "التحليل" هو: تحليل الجملة، أي: بيان أجزائها، ووظيفة كل منها[٣].

وقد اتخذ مجمع اللغة المصري قراراً أجاز فيه نقل الفعل الثلاثي المجرد إلى صيغة (فَعَّل) لإفادة التعدية أو التكثير، ووافق على صحة الألفاظ المستعملة مثل: خدَّر، حضَّر، ورَّد، شَخَّص، جسَّم، حلَّل، شرَّع.

وبناء على ذلك يمكن تصويب استعمال الفعل:(حَلَّلَ) بمعناه المعاصر، بالإضافة إلى أن تضعيف الكلمة يفيد التكثير والمبالغة.

واصطلاحاً: كُتبت في "الحديث التحليلي" عدة كتب معاصرة، لكن يغلب عليها الجانب التطبيقي وليس التأصيلي[٤]، وهناك عدة تعريفات لبعض الباحثين، منها:

---

[١] ويعدُّ الشيخ شلتوت أول من ذكر هذا المصطلح عندما ألف كتابه: "القرآن والمرأة". ينظر أرشيف ملتقى أهل التفسير في الانترنت.

[٢] معجم مقاييس اللغة (٢٠/٢)

[٣] (١٩٣/١)

١- هو التركيز على حديث واحد بتخريجه، وبيان درجته قبولاً ورداً، وجمع الألفاظ التي روي بها قدر الطاقة والإمكان؛ لأنها تساعد على فقهه وخصوصاً التأليف بين المتعارضات، وبيان معاني المفردات والجمل والبلاغة والإعراب، لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه، وأيضا سبب الورود إن وجد لمعرفة اللفظ وما يراد به، وبيان فقهه في ضوء لفظه وفي ضوء النصوص الأخرى، ثم ما يستفاد منه من أحكام إجمالاً"[٥].

٢- هو دراسة تتناول حديثاً نبوياً واحداً، رواية ودراية، من حيث: تخريجه، وبيان درجته، وجمع الألفاظ التي روي بها، وبيان معاني المفردات والجمل، والأحكام والفوائد المستنبطة من الحديث، والتعريف برواته ولطائف إسناده، والبلاغة والإعراب، لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه. ثم أضاف د. عاصم قريوتي قائلاً: ويمكننا تعريفه اختصاراً بأن نقول: هو دراسة الحديث رواية ودراية. وقد أشار في بحثه إلى أنَّ الحديث التحليلي يعالج أمراً عقدياً أو فقهياً أو سلوكياً أو تربوياً؛ لأنَّ العناية بالسنة في الجوانب التربوية من الأمور المهمة في هذا العصر.

ثم قال: ويحتاج الباحث في دراية الحديث التحليلي عدة جوانب:

أولاً: جوانب دراسة الإسناد، وفيه:

تخريج الحديث وجمع طرقه. وبيان لطائف الإسناد.

ثانياً: جوانب دراسة المتن، وفيه:

معرفة غريب الحديث، ومعرفة أسباب ورود الحديث، والشرح الإجمالي للحديث، وإبراز الأحكام الفقهية للحديث، والتنبيه على المسائل العقدية، والتنبيه على الإعراب والجوانب البلاغية، وإبراز الفوائد المستخرجة من الحديث[٦].

وقد راجعت عدداً من الكتب والمؤلفات في الحديث التحليلي سواء كانت في الجانب التأصيلي، أم في الجانب التطبيقي فرأيتها بصورة عامة لا تخرج عن هذا الإطار.

---

[٤] ومنها: محاضرات في الحديث التحليلي، للدكتور أبي لبابة الطاهر حسين، صدر عن دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٥. ومحاضرات في الحديث التحليلي، للأستاذ أبي زكريا يحيى سعيدي أستاذ الحديث في كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، كتبه وفق المقرر الجامعي لطلبة السنة الثانية في كلية الشريعة.

والحديث التحليلي دراسة تأصيلية تطبيقية، د. شريف محمد بشارات، رسالة دكتوراه من جامعة اليرموك، ٢٠١٥.

والحديث التحليلي دراسة تأصيلية، سندس عادل العبيد، رسالة ماجستير من الجامعة الأردنية، وقد طبع في دار الحامد للنشر.

[٥] تعريف الدكتور السيد نوح في كتابه: محاضرات في الحديث التحليلي مفرغة في الإنترنت.

[٦] انظر: الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، للدكتور عاصم قريوتي ص ٦.

ويلاحظ في أغلب هذه التعريفات إدخال عناصر الحديث التحليلي في التعريف، وهو معيب؛ لأنها ينبغي أن تكون محددة، وأن تكون جامعة مانعة، ولو ذهبنا لنذكر هذه العناصر المتصلة بشرح الحديث وتحليله لطال الأمر جداً، وإنما تذكر هذه العناصر في شرح التعريف.

كما أنَّه يلاحظ على التعريفات والتوصيفات غياب عناصر مهمة لم تذكر فيها، ومن ذلك: بيان صلة الحديث النبوي بالقرآن الكريم. الاستفادة من أقوال الصحابة والتابعين. ملاحظة صلة الحديث النبوي بالمقاصد. الاهتمام بتحديد الأزمنة، والأمكنة، والأشخاص. ربط الحديث عند تحليله بالعلوم المعاصرة بضوابط، للاستفادة من توجيهاته في الحياة. العناية بالأفكار والأساليب والتوثيق وصياغتها بصورة معاصرة.

ولهذا كان لا بدَّ من تحديد التعريف، ثم إضافة هذه العناصر عند شرح التعريف إليه، وإبرازها في الدراسة التأصيلية، وبيان تعامل شرَّاح الحديث معها، وبيان كيفية الاستفادة منها. وقد تكفل هذا البحث بذلك.

ولهذا فالذي أختاره في تعريف الحديث التحليلي هو: دراسة حديث نبوي واحد رواية ودراية، وربطه بالعلوم الأخرى ذات الصلة بضوابط.

شرح التعريف:

أما الحديث النبوي فهو: "ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها"[٧]. وأما معنى التحليلي فقد تقدم في بداية هذا المطلب.

وأما علم رواية الحديث فهو: "علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام، من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الأحاديث.

وموضوعه: ألفاظ الرسول ﷺ من حيث صحة صدورها عنه وضعفه إلى غير ذلك.

وأما علم دراية الحديث فهو: علم يبحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبنياً على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ.

وموضوعه: أحاديث الرسول ﷺ من حيث دلالتها على المعنى المفهوم، أو المراد.

ومبادئه: العلوم العربية كلها، ومعرفة القصص والأخبار المتعلقة بالنبي ﷺ، ومعرفة الأصلين، والفقه، وغير ذلك"[٨].

---

[٧] انظر "توجيه النظر إلى أصول الأثر" للشيخ طاهر الجزائري ص٢، و "قواعد التحديث" للقاسمي ص٨٢٢.

[٨] مفتاح السعادة لطاشْكُبْرِي زَادَهْ (٥٢/٢، و١١٣) ونقله عنه حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٦٣٥).

وأما بالنظر لموضوعات الحديث التحليلي، فلا بدَّ من تفصيلها، فيقال: دراسة الحديث النبوي رواية تتناول: تخريجه، وجمع الألفاظ التي روي بها، والتعريف برواته، وبيان درجته، ولطائف إسناده، وسبب الورود إن وجد، وتعيين الأزمنة والأمكنة والأشخاص الواردة فيه.

وأما علم الحديث النبوي دراية، فيتناول: بيان معاني الحديث النبوي من حيث المفردات والجمل والبلاغة والإعراب، واستنباط الأحكام والفوائد والحكم منه، في ضوء القرآن الكريم، والأحاديث الأخرى، وأقوال الصحابة والتابعين، وشرَّاح الحديث، ومقاصد الشريعة، والعلوم الأخرى ذات الصلة بضوابط، ثم صياغتها بأسوب بياني جميل؛ لإبراز المعنى المقصود وتوضيحه، والاستفادة من توجيهاته في الحياة.

"إنَّ درس الحديث التحليلي في شموله لعدد من فنون العلم، هو أشبه بما يعرف "بالمساق التكاملي"، إذ يستخدم فيه الطالب خبرته العلمية، ومهارته البحثية، ويستحضر ما تحصله طوال مسيرته الدراسية من معارف: كاللغة والبيان، والنحو والصرف، وعلوم الحديث والتخريج، والفقه، والسيرة والأدب والتاريخ والقصص، ومعرفة البلدان، واستنباط الأحكام الشرعية، واستخلاص الدروس والعبر، وغير ذلك مما يحفل به درس الحديث التحليلي"[٩].

وقد كتبت عدداً من بحوثي بمنهجية قريبة من هذا التعريف الذي أشرت إليه[١٠].

ولكن من المهم التنبيه على أمرين:

الأول: إنَّ كتب الشروح مليئة بالمعلومات المتنوعة مما يتصل بالحديث النبوي رواية ودراية، ومما يتصل بالمعارف والعلوم الأخرى، وليس من الحكمة في شيء أن ينقل الباحث كل ما يجده في كتب علوم الحديث، وشروحه، أو أن ينقل كل ما يجده من معلومات علمية قديمة أو معاصرة، وإنما الاستفادة من كل العلوم بحكمة لتحقيق هدفها، وهو: إبراز المعنى المقصود من الحديث النبوي وتوضيحه،

---

[٩] محاضرات في الحديث التحليلي، للدكتور أبي لبابة الطاهر حسين، ص٦.

[١٠] من ذلك: كتاب الأساليب النبوية في معالجة المشكلات الزوجية، بحوث تحليلية للحياة الزوجية في بيت النبوة" وله أكثر من طبعة.

- حديث الوضوء عند الغضب: دراسة حديثية، نشر في مجلة الشريعة، جامعة قطر، ٢٠١٧.

-هدي النبي ﷺ في حل المشكلات الزوجية" حديث حبيبة بنت سهل الأنصارية أنموذجاً: تخريج وتحليل.

- حديث هجر النبي ﷺ زينب بنت جحش رضي الله عنها: تخريج ودراسة، منشور في مجلة الشريعة، جامعة الكويت، العدد: (١٠٧) ٢٠١٦ .

-حديث أبي موسى الأشعري في الدعاء: تخريجه، ودراسة ألفاظه، وتحليله، منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد: ١١ (١) ٢٠١٤.

والاستفادة من توجيهاته في الحياة المعاصرة. ولقد لاحظت على عدد من بحوث الحديث التحليلي نقل هذه المعلومات من غير بصيرة ولا هدى!

الثاني: ينبغي مراعاة الجهة المستهدفة في الدراسة، كونها في الدراسات الأولية، أو العليا، أو بحث يقدَّم في مجلة علمية، أو مؤتمر علمي. والتفريق بين الكتابة العلمية، والكتابة للعامة. والباحث الفطن يراعي ذلك ما أمكن.

المطلب الثاني: صلة الحديث التحليلي بعلوم الحديث النبوي

إنَّ الحديث التحليلي له صلة مباشرة بعلوم الحديث النبوي، مع الإشارة إلى أنَّ هذه العلوم نشأت منذ عهد مبكر من تدوين الحديث النبوي، نظراً للحاجة إليها، وسأذكر أهم علوم الحديث لبيان هذه الصلة، وهي:

١- **علوم الحديث المتعلقة بالسند**، وهي كثيرة جداً، ولكنها يجمعها: علم الرواة، ومن ذلك: معرفة الصحابة، ومعرفة التابعين، وأتباع التابعين، وغيرهم، وبيان حال الرواة جرحاً وتعديلاً، وعلم العلل، وعلم أسباب الورود، ثم يضاف إليها: علم تخريج الحديث ودراسة الأسانيد، والحكم على الحديث من حيث الصحة والضعف.

٢- **علم غريب الحديث**، هو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد الفهم لقلة استعماله، وهو فن مهم يجب أن يتثبت فيه أشد تثبت، وينبغي أن لا يقلد فيه إلا مصنف إمام جليل، وأجوده ما جاء مفسَّراً في رواية أخرى"[١١].

قال ابن حجر: "فإن خفي المعنى بأن كان اللفظ مستعملاً بقلة احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب؛ ككتاب: أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو غير مرتب.."[١٢].

ويلاحظ أنه أطلق على هذا العلم، مصطلح: تفسير غريب حديث رسول الله ﷺ، قال ابن قتَيْبَة الدِّينَوَرِي في مقدِّمة كتابه غريب الحديث والآثار: "وقد كنتُ زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث، وأنَّ النظر فيه مُسْتَغْنٍ به. ثم تَعَقبتُ ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما ترك نَحْواً مما ذكر فتتبَّعْتُ ما أغفل وفَسرتُه على نَحْو مما فَسَّر.."[١٣].

وقال الخطابي: "تفسير غريب حديث رسول الله ﷺ.."[١٤].

---

[١١] المنهل الروي، لابن جماعة (ص: ٦٢)

[١٢] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٧١)

[١٣] انظر مقدمة النهاية في غريب الأثر، لابن الأثير (١/ ٣)

[١٤] في كتابه غريب الحديث (١/ ٧٢)

٣- **علم مشكل الحديث**، قال ابن حجر: "وإن كان اللفظ مستعملاً بكثرة، لكن في مدلوله دقة؛ احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها. وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك؛ كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم"[١٥].

٤- **علم مختلف الحديث**، وهو أَن يُوجد حديثان متضادان فِي الْمَعْنى فِي الظَّاهِر فَيجمع أَو يرجح أَحدهمَا، وهو فن مُهِمّ تضطر إِلَيْهِ جَمِيع طوائف الْعلمَاء وإنما يكمل للْقِيَام بِهِ الْأَئِمَّة من أهل الحَدِيث وَالْفِقْه والأصول الغواصون على الْمعَانِي"[١٦].

وقد سمَّاه طاشْكُبْري زَادَهْ: علم تلفيق الحديث، وقال: "وهو: علم يبحث فيه عن التوفيق بين الأحاديث المتنافية ظاهراً، إما بتخصيص العام تارة، أو بتقييد المطلق أخرى، أو بالحمل على تعدد الحادثة.. إلى غير ذلك من وجوه التأويل، وكثيراً ما يورده شرَّاح الحديث أثناء شروحهم. إلا أنَّ بعضاً من العلماء قد اعتنى بذلك، فدوَّنوه على حدة"[١٧]. ويتصل بهذا المبحث: علم الناسخ والمنسوخ[١٨].

٥- **علم فقه الحديث**، "هو ما تضمنه -يعني: لفظ الحديث- من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وفي هذا الفنّ مصنفات كثيرة، كمعالم السنَن للخطابي، والتمهيد لابن عبد البر"[١٩].

وقد ذكره الحاكم النيسابوري فقال: "النوع العشرين من هذا العلم معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة.."[٢٠]. ثم ذكر أئمة الفقهاء ممن يرجع إليهم.

٦- **علم المبهمات**: وهو مهم، وينفع في تعيين الرواة الذين لم تذكر أسماؤهم من الرجال والنساء، في السند والمتن[٢١].

---

[١٥] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٧٢) وقد قال الطحاوي في مقدمة كتابه شرح مشكل الآثار (١/ ٦) "وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها..".

[١٦] المنهل الروي، لابن جماعة (ص: ٦٠)

[١٧] مفتاح السعادة (٣٤٣/٢) ونقله عنه حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٤٨٠)

[١٨] وهو: رفع حكم شرعي بديل شرعي مُتَأَخّر، انظر المنهل الروي، لابن جماعة (ص: ٦١)

[١٩] المنهل الروي، لابن جماعة (ص: ٦٢)

[٢٠] معرفة علوم الحديث (ص: ١١٢)

[٢١] انظر فتح المغيث (٣٠١/٣)

وقال قال ابن جماعة وهو يتحدث عن آداب طالب الحديث: "أن لا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه، بل يتعرف صِحَّته، وَضَعفه، ومعانيه، وفقهه، وَإِعْرَابه، ولغته، وأَسمَاء رجَاله، ويحقق كل ذلك"[٢٢].

المطلب الثالث: صلة الحديث التحليلي بكتب شروح الحديث النبوي

إنَّ الحديث التحليلي له صلة مباشرة بكتب شروح الحديث النبوي، مع الإشارة إلى أنَّ هذه الشروح نشأت في عهد مبكر من تدوين الحديث النبوي نظراً للحاجة إليها.

وتعدُّ كتب غريب الحديث، وتراجم الأبواب في كتب الحديث النبوي هما النواة الأولى لشروح الحديث، ويلاحظ أنهما شروح مختصرة للأحاديث؛ وقد اشتملت على فوائد نفيسة من الأحكام والحكم والعبر المستنبطة من الحديث، كما أنها اشتملت على بيان كثير من مشكلاته.

لكنها شهدت تطوراً ملحوظاً في القرن الرابع الهجري وما بعده، ويعدُّ الأئمة: الخطابي والداودي وابن بطال وابن عبد البر والقاضي عياض من أوائل من قام بذلك.

والدارس لكتب شروح الحديث يلاحظ أنَّها كانت ميداناً للتطبيق العملي لعلوم الحديث المتصلة بالسند والمتن، وأنَّ هؤلاء الشرَّاح من الأئمة قد اتبعوا منهجاً واضحاً في شروحهم، ومنهم من أشار إلى منهجه الذي سار عليه في مقدمة كتابه، ومن هؤلاء: الإمام الخطابي.

ومنهم الإمام ابن عبد البر في مقدمة كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"[٢٣]. فانظرها ثمة.

ويشار هنا إلى كتاب "الهداية الى علم السنن" للإمام ابن حبان وهو آخر ما صنَّفَ، قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه. يذكر حديثاً ويترجم له، ثم يذكر من يتفرد بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد هو، ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه بما يعرف من نسبته ومولده وموته وكنيته وقبيلته وفضله وتيقظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبر آخر ذكره وجمع بينهما، وإن تضاد لفظه في خبر آخر تلطف للجمع بينهما، حتى يعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معاً"[٢٤]. وهو نص مهم يعدُّ تأصيلاً للحديث التحليلي.

ومن حيث التطبيق العملي لفت نظري نماذج متميزة في هذا الجانب، سأذكر نموذجين منها:

---

[٢٢] المنهل الروي، لابن جماعة (ص: ١٠٩)

[٢٣] (١/ ٩)

[٢٤] والكتاب مفقود، انظر الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٣٠٣)

- الأنموذج الأول: كتاب: "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" للعيني (ت٨٥٥هـ) ومن معالم منهجه أنه تكلم عن عشرة أمور، وهي:

١. بيان رجال الحديث.
٢. بيان لطائف إسناده. — تحليل الجانب الحديثي.
٣. بيان تعدد الحديث ومن أخرجه.
٤. بيان اللغات.
٥. بيان الصرف. — تحليل الجانب اللغوي.
٦. بيان الإعراب.
٧. بيان المعاني.
٨. بيان البيان. — تحليل الجانب البلاغي.
٩. الأسئلة والأجوبة.
١٠. استنباط الأحكام. — تحليل الجانب الفقهي، وحل مشكله.

- **الأنموذج الثاني**: كتاب: "**نبراس العقول الذكية شرح الأربعين حديثاً نبوية**" للبِركوي (ت:٩٨١هـ) ثم أكمله محمد بن مصطفى الكَفَوي (ت:١١٧٤هـ) ومن معالم منهجه أنَّه تكلم عن ثمانية أمور، وهي:

الرواية، واللغة، والإعراب، والبلاغة، والشرح، وهو شرح إجمالي للحديث، **والسؤال**: أي: الأسئلة التي ترد على شرح الحديث وماذا يجاب عنها، وهي تتصل بمشكل الحديث غالباً. **والتفريع**: أي: ذكر المسائل الفقهية المستنبطة من الحديث، والحديثية المتصلة به. **والفائدة**: أي: فوائد الحديث. وقد طبع في القاهرة، سنة (١٣٣٢هـ). ثم حقق في جامعة الشارقة.

وأما من حيث التأصيل: فيلاحظ أنَّ طاشْكُبْري زَادَهْ أشار إلى العلوم التي تتعلق بالحديث النبوي عند حديثه عن تقسيمات العلوم، فقد جعل علم رواية الحديث، وعلم دراية الحديث في الأصل السادس من أصول العلم، وهو: العلوم الشرعية.

وجعل من فروع الحديث: علم شرح الحديث، علم أسباب ورود الحديث وأزمنته وأمكنته، علم ناسخ الحديث ومنسوخه، علم تأويل أقوال النبي عليه الصلاة والسلام، علم رموز الحديث وإشاراته، علم

غرائب لغات الحديث، علم دفع الطعن عن الحديث، علم تلفيق الأحاديث، علم أحوال رواة الأحاديث، علم طب النبي عليه الصلاة والسلام[٢٥].

ولكن هل غطت شروح كتب الحديث هذه الجوانب كلها؟

الجواب: نعم، بمجموعها غطت، لكن تميَّز كل شرح بالعلم الذي عرف به صاحب الشرح، حسب كفاءة واطلاع كل منهم، فمن كان محدِّثاً توسَّع في الجانب الحديثي، ومن كان لغوياً توسَّع في الجانب اللغوي، ومن كان بلاغياً توسَّع في الجانب البلاغي، ومن كان فقيهاً توسَّع في الجانب الفقهي. وحسب قصده من التوسع أو الاختصار أو التوسط.

المطلب الرابع: أهم كتب شروح الحديث النبوي وضرورة الرجوع إليها في الحديث التحليلي

من المهم الرجوع إلى شروح الحديث المعتمدة، وقد بلغت شروح الأئمة الغاية في التحليل والشرح. وهي كثيرة جداً، ومنها: ما أفرد لحديث واحد، أو لمجموعة من الأحاديث، كالأربعين النووية وغيرها.

وينبغي على الباحث مراجعة هذه الشروح شرحاً شرحاً بعد ترتيبها حسب الوفيات، والاستفادة منها في موضوع البحث؛ والتقصير في هذا يجعل الدراسة غير معمَّقة، ويغلب عليها السطحية.

وسأقتصر هنا على أهم شروح كتب الحديث النبوي المعتمدة، وهي:

- **الموطأ، للإمام مالك (ت:١٧٩هـ) وأهم شروحه:**
  ١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
  ٢. الاستذكار، لابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ).
  ٣. المنتقى شرح موطأ مالك، لأبي الوليد الباجي (ت:٤٩٤ هـ).
  ٤. المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر ابن العربي (ت:٥٤٣هـ).
  ٥. أوجز المسالك إلى موطأ مالك، لمحمد زكريا الكانْدهلوي (ت:١٤٠٢هـ).
- **الجامع المسند الصحيح، للإمام البخاري (ت:٢٥٦هـ) وأهم شروحه:**
  ١. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للخطابي (ت:٣٨٨هـ).
  ٢. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني (ت:٧٨٦هـ).
  ٣. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ).
  ٤. التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ).

---

[٢٥] مفتاح السعادة (٢/٣٤١-٣٤٤) ونقله عنه حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٤٨٠)

٥. مصابيح الجامع، لبدر الدين الدماميني (ت:٨٢٧هـ).
٦. فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر (ت:٨٥٢هـ).
٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (ت:٨٥٥هـ).
٨. فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور الكشميري (ت:١٣٥٢هـ).

- **صحيح مسلم (ت:٢٦١هـ) وأهم شروحه:**

١. المُعْلِم بفوائد مسلم، للمازري (ت:٥٣٦هـ).
٢. إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (ت:٥٤٤هـ).
٣. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي (ت:٦٥٦هـ).
٤. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (ت:٦٧٦هـ).
٥. إكمال إكمال المعلم للأبّي (ت٨٢٨هـ).
٦. مكمل إكمال الإكمال، للسنوسي (ت:٨٩٥هـ).
٧. فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم، لشبِّير أحمد العثماني (ت:١٣٨٢هـ) وتكملته لتقي الدين العثماني. وقد ذكرت فيه العلوم المعاصرة.

- **سنن أبي داود (ت:٢٧٥هـ) وأهم شروحه:**

١. معالم السنن، للخطابي (ت:٣٨٨هـ).
٢. عون المعبود على سنن أبي داود، لأبي الطيب العظيم آبادي (ت:١٣٢٩هـ).
٣. بذل المجهود في حلِّ أبي داود، للسهارنفوري (ت:١٣٤٦هـ).

- **الجامع، للترمذي (ت:٢٧٩هـ) وأهم شروحه:**

١. عارضة الأحوَذي بشرح الترمذي، لأبي بكر ابن العربي (ت:٥٤٣هـ).
٢. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سَيِّد الناس (ت:٧٣٤هـ).
٣. العرف الشذي شرح سنن الترمذي، لمحمد أنور شاه الكشميري (ت:١٣٥٢هـ).
٤. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لعبد الرحمن المباركفوري (ت:١٣٥٣هـ).

- **سنن النسائي (ت:٣٠٣هـ) وأهم شروحه:**

١. زهر الربى على المجتبى، للسيوطي (ت:٩١١هـ).
٢. حاشية على سنن النسائي، لأبي الحسن نور الدين السندي(ت:١١٣٨هـ).

- **سنن ابن ماجه (ت٢٧٣هـ) وأهم شروحه:**

١. مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، للسيوطي (ت:٩١١هـ).

٢. حاشية سنن ابن ماجه، للسندي (ت:١١٨٣هـ).

٣. ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات، لفخر الحسن الكنكوهي (ت١٣١٥هـ).

٤. وهناك كتاب يجمع كل هذه الشروح، مع مصباح الزجاجة، ومختصر ما تمس إليه الحاجة، طبع باسم (شروح ابن ماجه)، بتحقيق: رائد بن صبري، في بيت الأفكار الدولية، سنة ٢٠٠٧.

- **مصابيح السنة، للبغوي (ت:٥١٦هـ) وأهم شروحه:**

١. الميسَّر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله التُّوربشْتِي (ت:٦٦١هـ).

٢. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي البيضاوي (ت:٦٨٥هـ).

٣. المفاتيح في شرح المصابيح، لمظهر الدين الزيداني (ت:٧٢٧هـ).

٤. شرح المصابيح، لزين العرب علي بن عبيد الله المصري (ت:٧٥٨هـ).

٥. شرح مصابيح السنة، لابن المَلَكَ الرومي (ت:٨٥٤هـ).

- **مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية**، للصَّغَاني (ت:٦٥٠هـ):

١. مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار، لابن المَلَك (ت:٨٠١هـ).

- **مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي (ت:٧٣٧هـ) وأهم شروحه:**

١. الكاشف عن حقائق السنن، للطِّيبي (ت:٧٤٣هـ).

٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري (ت:١٠١٤هـ).

٣. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري (ت:١٤١٤هـ).

- **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**، للسيوطي (ت:٩١١) وله عدة شروح منها: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ت١٠٣١هـ).

المبحث الثاني: دراسة الحديث التحليلي في ضوء علوم الحديث وشروحه والعلوم الأخرى

سأبيِّن في هذا المبحث منهجية البحث في دراسة الحديث التحليلي في ضوء علوم الحديث، وشروحه، والعلوم الأخرى ذات الصلة مما تشتد إليه الحاجة في عصرنا، والباحث الفطن يستفيد منها ما أمكن، حسب طبيعة بحثه، والجهة المستهدفة منه، فلكل مقام مقال. وسأجعل ذلك في عشرة مطالب مهمة، وهي:

المطلب الأول: تحليل الجانب الحديثي من حيث التوثيق

إنَّ شرَّاح الحديث النبوي لاسيما المحدثين منهم قد قاموا بتحليل الجانب الحديثي فمنهم المطوِّل، ممن غلب عليه فن الحديث النبوي، ومنهم المتوسط، ومنهم المقل.

ولابدَّ في الدراسة التحليلية من: جمع كل روايات الحديث، وتتبع ألفاظه، وعدم إهمال ذلك؛ لأن الباحث قد يستفيد فائدة جليلة من هذه الألفاظ في دراسته.

ثم القيام بتخريجها من المصادر الأصلية والفرعية عند الحاجة، ثم دراسة أسانيدها، والحكم عليها حسب مناهج المحدثين إذا لم تكن في الصحيحين. وينبغي الاعتماد على أئمة المحدثين في الحكم على الحديث. وهذا يتطلب من الباحث معرفة جيدة بمناهج الجرح والتعديل، وأن يكون ممارساً لها عملياً من خلال دراساته وبحوثه، مطلعاً على علم العلل، ومتقناً لفن التخريج، ودراسة الأسانيد، والتمييز بين الصحيح والضعيف، والألفاظ الصحيحة من الألفاظ المنكرة والشاذة والمعلولة؛ لأنَّ الهدف من دراسة هذا الجانب هو: الوصول إلى ثبوت الحديث من عدمه. ويتوسَّع في هذا الجانب إذا كان الحديث مختلف في الحكم عليه.

وعند دراسة الرواة ينبغي استعراض ست نقاط، مع الإشارة إلى التوسع في دراسة الراوي المختلف فيه؛ لأنه يؤثر في الحكم على الحديث، وهي:

اسمه، ونسبه بما يُميزه، وكُنيته، وذكر شيخين من شيوخه أحدهما مذكور في الإسناد، حتى يُستدل به على اتصال سند الحديث، وحتى نعرف هل سمع من هذا الراوي، وذكر تلميذين من تلاميذه، أحدهما ذكر في الإسناد، وذكر التلميذين فيه فائدة، وهي: معرفة الاتصال؛ لأنه برواية شيخين عنه ارتفعت جهالة العين، باعتبار أنه روى عنه راويان أو أكثر. وبقيت جهالة الحال. ومعرفة منزلته من حيث القبول وعدمه، هل هو ثقة أو غير ثقة، ووفاته زماناً ومكاناً[٢٦].

---

[٢٦] الوصول إلى المعلومات عن الراوي، إما عن طريق كتب خاصة في صفة معينة، أو كتب خاصة في كتب معينة، **مثل: الكتب الخاصة بكتب معينة:** ككتب الرجال الستة، وأهمها: كتاب تهذيب الكمال للمزي، ومصادره، وفروعه. وكتب الثقات: كثقات ابن حبان، وثقات ابن شاهين، وثقات العجلي.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أهمية إبراز الصناعة الحديثية في بحوث الحديث التحليلي، وإغفال هذا الجانب يؤدي إلى ابتعادها عن التخصص الدقيق في الحديث النبوي وعلومه. والباحث الفطن يستفيد من هذه المنهجية ما أمكن، حسب طبيعة بحثه، والجهة المستهدفة منه.

المطلب الثاني: تحليل الجانب اللغوي والبلاغي

إنَّ شرَّاح الحديث النبوي لا سيما من غلب عليه فنون اللغة، وعلوم البلاغة قد قاموا بتحليل الجانب اللغوي والبلاغي، فمنهم المطول، ومنهم المتوسط، ومنهم المختصر، وتستدعي الدراسة التحليلية المعاصرة الكلام في تمهيد، ونقطتين.

تمهيد:

الشرح والتفسير حاجة إنسانية، ووظيفة علمية، وهو أهم أشكال التأليف التابع، الذي يدور حول نص محوري. وله أسباب، من أهمها:

تقريب "اللغة الصعبة للنص؛ فقد تتصف لغة النص بذلك لقدمها أو إعجازها كما في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والنبي ﷺ قد أعطي جوامع الكلم، وكلمات النبوة جاءت لتخاطب العقول في كل الأزمنة.. وهذا ما يجعل النص بذرياً لاشتماله على بذور التطور في المستقبل من خلال التفسير المرتبط بدلالة النص التي يسعى كل مفسر إلى احتوائها بدرجة أو بأخرى داخل إطاره المعرفي، وهو ما يعبر عنه بـ "الاستقصاء التفسيري"، ومن الأساليب المتبعة في شرح النص: أسلوب توسيع العلاقة مع الفكرة من خلال ربطها بمتغيرات الكون والحياة والمجتمع.. بحيث يُشَدُّ النص إلى أرض الواقع عن طريق إضافة أبعاد كثيرة[٢٧].

وكتب الضعاف خاصة: كالضعفاء والمتروكين للنسائي، وللدارقطني، والضعفاء للبخاري، والضعفاء للعُقيلي، ومن أهمها الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي. وأيضاً ميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر.

أو كتب خاصة في الكنى، ككنى الدولابي، وكُنى البخاري، وكُنى مسلم، والاستغناء في معرفة حملة العلم بالكنى لابن عبدالبر. **أو الكتب المؤلفة في صفة خاصة**، مثل: الكتب المؤلفة في البلدان: كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وكتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ حلب، وتاريخ جُرجان، وتاريخ داريا.

– أو الكتب المؤلفة في الأنساب، كالأنساب للسمعاني، واللباب للسيوطي، ولُب اللباب. أو الكتب الخاصة المؤلفة في الألقاب.

وإما عن طريق الكتب العامة، مثل: كتاب التاريخ الكبير للبخاري، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وغيرها. والرواة هناك من تُوسّع فيه، وهناك من لم يُتوسّع فيه، فينبغي أن يؤخذ ما يُناسب العرض.

انظر محاضرة بعنوان: كيف تحلل حديثاً، للشيخ محمد بن عبد الله الخضير، باختصار وتصرف.

[٢٧] انظر بحث الشرح والتفسير حاجة إنسانية ووظيفة علمية، للدكتور كمال عرفات نبهان، المقدم إلى مؤتمر المخطوطات الشارحة المنعقد في مكتبة الاسكندرية، سنة ٢٠٠٧، بتصرف.

وسأتناول منها اثنتين، وهي: البعد اللغوي، والبعد البلاغي.

أولاً: البعد اللغوي

أما ما يتعلق بتفسير النص من حيث اللغة: فأعني به العلم الذي يعنى بتفسير الكلمات الغريبة في الحديث، وهو يساعد على فهم الأحاديث، واستنباط ما فيها من أحكام، وقد نشأ إثر اتساع الفتوحات، ودخول كثير من غير العرب في الإسلام فخيف على الحديث النبوي أن يستغلق فهمه على بعض الناس فانبرى العلماء للتأليف فيه.

وكلام النبي ﷺ: إما أن يكون ألفاظاً لا يتضح معناها إلا بضمها إلى غيرها. أو ألفاظاً معانيها تتضح بنفسها وإن لم تُضم إلى غيرها. **فالأول** هو الحرف، **والثاني** إما أن يكون إفادته بنفسه مع اقترانه بزمن سواءً كان الزمن حاضراً أو ماضياً أو مستقبلاً فهذا الفعل. وإما أن يكون مفيداً بنفسه غير مقترن بزمن وهذا هو الاسم.

فكيف نصل إلى المعلومات المتصلة بالحروف، وبالكلمة المفيدة سواءً اقترنت بزمن أو لم تقترن بزمن؟ هذا ما سنتعرف عليه بالآتي:

١-أنَّ الحروف تتناوب أي: إن الحروف تأتي بمعنى أصلي وتنوب عن غيرها بحيث يكون في هذا المعنى معنى فرعياً، فقد تكون الباء أصلية، وقد تكون بمعنى على وبمعنى في. فعليك أن تُعيد النظر وتنظر إلى معانيها، وهل هي أصلية أو نائبة عن غيرها[٢٨]. وأيضاً الذي يليق مع سياق الكلام، وأيها الذي يَتناسب مع مُراد رسول الله ﷺ.

٢-أنَّ الحروف منها اسم، ومنها حرف، فهل هي في هذا اللفظ اسم أو حرف؟.

٣-أنَّ الحرف الواحد يأتي لمعان متعددة مع اتحاد اللفظ، فمثلاً: حرف(اللام) له أربعون معنى[٢٩].

أما معاني الألفاظ فيمكن معرفتها بطريقتين:

الطريقة الأولى: عن طريق الكتب المؤلفة في غريب حديث رسول الله ﷺ منها، وهي كثيرة جداً، ومنها كتاب "غريب الحديث والأثر". لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت:٢٢٤هـ) وهو من أوائل من صنَّف في هذا العلم.

---

[٢٨] وهذا على مذهب الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون هذا المذهب، ويرجع في بيان ذلك إلى كتب اللغة، فليس هنا موضع بيان الفرق بين المدرستين.

[٢٩] لمعرفة معاني الحروف يرجع إلى كتب الحروف والمعاني، ومنها: الجنى الداني، للمُرادي، ومغني اللبيب، لابن هشام، واللامات، للزجاجي، وغيرهم. ينظر محاضرة: كيف تحلِّل حديثاً، للشيخ محمد بن عبدالله الخضير.
والأمثلة التطبيقية على ذلك كثيرة، فينظر شروح كتب الحديث، لا سيما كتاب "الكاشف عن حقائق السنن"، للطيبي.

مروراً بالزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) وكتابه: الفائق في غريب الحديث. وابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ) وكتابه: النهاية في غريب الحديث والأثر، وهو من أجمع كتب الغريب، وأشهرها، وأكثرها تداولاً. وكذلك شروح كتب الحديث. وأجوده ما جاء مُفَسَّراً في رواية أخرى[٣٠].

مع ملاحظة أنَّ بعض من ألَّف في غريب الحديث تعرَّض لبيان معنى الحديث، وكشف مشكله، قال حاجي خليفة: "ومنهم: من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغوية ومعاني مشكلة، فوضع لها كتاباً، قصره على ذكر متن الحديث، وشرح غريبه، وإعرابه، ومعناه، ولم يتعرض لذكر الأحكام، كما فعل أبو عبيد: القاسم بن سلام، وأبو محمد: عبد الله بن مسلم بن قتيبة وغيرهما"[٣١].

الطريقة الثانية: عن طريق الكتب المؤلفة في معرفة معاني ألفاظ لغة العرب؛ وهي كثيرة منها: تهذيب اللغة، للأزهري (ت:٣٧٠هـ) والصحاح، للجوهري (ت:٣٨٦هـ) ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت:٣٩٥هـ) والمحكم والمخصص، لابن سِيدَه (ت:٤٥٨هـ) ولسان العرب، لابن منظور(ت:٧١١هـ) والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت:٨١٦هـ) وشرحه تاج العروس للزبيدي (ت:١٢٠٥هـ) وغيرها. مع الإشارة إلى أهمية التعامل مع المادة اللغوية بدقة، ونقل ما ينفع من غير تطويل.

ومن القضايا المهمة في البعد اللغوي ما يتعلق بالجانب الإعرابي، وله فوائد في تحليل النص من جهة: الإبانة والوضوح، والسعة في التعبير، والدقة في المعنى[٣٢].

ثانياً: البعد البلاغي:

وأما ما يتصل بتفسير النص بلاغياً: فهو مهم جداً في بيان الجانب الجمالي في النص النبوي، وهو علم يكشف عن الأساليب البيانية التي أعطيها النبيﷺ، وهي تعبِّر عن المعنى المقصود بطريقة حسية يتوخى فيها تجسيم ذلك المعنى، وعرضه بمشهد مرئي ماثل للعيان لكي يكون أقوى في التأثير. وقد تكفلت ببيان هذا الجانب: علوم البلاغة، وهي ثلاثة:

١- علم المعاني: وهو علم يبين مدى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع وفائه بغرض بلاغي يفهم ضمناً من سياقه، وما تحيط به من قرائن.

---

[٣٠] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٦٢)

[٣١] كشف الظنون (١/ ٦٣٥)

[٣٢] ينظر الحديث التحليلي، د. شريف بشارات ص ١٠٠.

٢- علم البيان: وهو علم يبين كيف أنَّ معنى واحداً يُسْتَطَاع أداؤه بأساليب متعددة وطرائق مختلفة، وأنَّه قد يوضع في صورة رائعة من صور التشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقلي، أو الكناية.

٣- علم البديع: وهو علم يبين كيف أن الألفاظ والمعاني تتزين بألوان بديعة من الجمال اللفظي أو المعنوي.

وكتب البلاغة العربية كفيلة بالإيفاء بهذه المقاصد، وهناك عدد من الشرَّاح قد اهتموا ببيان هذا الجانب في شروحهم، ومن أبرزهم:

الطيبي، في كتابه "الكاشف عن حقائق السنن"، شرح "مشكاة المصابيح".

والعيني، في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" وكلاهما مطبوع، وغيرهما.

وهناك عدد من الكتب، والرسائل المهمة في هذا الموضوع قدمت لنيل درجة الدكتوراه[٣٣].

ومن المهم مراعاة الجهة المستهدفة في الدراسة، فإن كانوا طلاباً في كليات اللغة العربية، أو في كليات الشريعة، فينبغي التوسع بذكر القاعدة وتطبيقها مع صياغتها بأسلوب مشرق. وإلا فيكتفى في صياغة الحديث بأسلوب بياني، ولا حاجة لذكر القاعدة البلاغية.

المطلب الثالث: الاهتمام بأسباب ورود الحديث، وتعيين الأزمنة والأمكنة والأشخاص

ومنها: الاهتمام بأسباب الورود، وتعيين الأزمنة، والأمكنة، والأشخاص الذين ذكروا في الحديث النبوي. وفائدة ذلك: الكشف عن كل الظروف المحيطة به، وفيها تفصيلات مهمة عن الأحداث التي لها صلة بالحديث النبوي. قال السخاوي: "مما قد يتضح به المراد من الخبر معرفة سببه.."[٣٤].

وقد سمَّاه طاشْكُبْري زَادَهْ، بعلم أسباب ورود الحديث وأزمنته وأمكنته[٣٥].

ويرجع في بيانها، وتعيينها إلى كتب أسباب الورود، وكتب علم المبهمات من علوم الحديث النبوي، وإلى مصنفات السيرة النبوية، والمؤلفات في الصحابة، وإلى كتب شروح الحديث ففيها إشارات مهمة تستفاد في هذا الباب، وقد يعثر الباحث على تحديد معين من بعض طرق وروايات الحديث، وهذه فائدة تستفاد من جمع كل الروايات والألفاظ فينبغي التنبه لها.

---

[٣٣] منها: كتاب: الأمثال في الحديث النبوي الشريف لمحمد جابر العلواني. وكتاب: الصورة البيانية في الحديث النبوي لفالح حمد الحمداني. وكتاب: التصوير الفني في الحديث النبوي لمحمد لطفي الصباغ، وغيرها.

[٣٤] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٨)

[٣٥] مفتاح السعادة (٣٤٢/٢) ونقله عنه حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٤٨٠)

وبيان ذلك في الآتي:

أولاً: الاهتمام بتعيين الأشخاص الذين ذكروا في الحديث، والتعريف بهم:

وأهم الأشخاص الذين ينبغي التعريف بهم: الصحابة الذين رووا الحديث، وكذلك الصحابة أو الأشخاص الذين ذكروا في متن الحديث. مع بيان ارتباطهم بموضوع الحديث إن وجد، وسبب روايتهم له عند صياغة المادة العلمية، وهذا مهم جداً. وكذلك التابعون.

وإذا أردت أن تعرّف بالصحابي تعريفاً تاماً فعليك أن تستعرض خمس نقاط مهمة، وهي:

اسم الصحابي ونسبه بما يُميزه عن غيره، كُنيته، بعض فضائله ومناقبه، عدد أحاديثه عن رسول الله ﷺ، وفاته زماناً ومكاناً.

والكتب التي ينبغي مراجعتها للتعرف على الصحابة كثيرة، وأهمها:

١. الطبقات الكبير (الكبرى) لابن سعد (ت:٢٣٠هـ).
٢. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ)
٣. معجم الصحابة، لابن قانع (ت: ٣٥١هـ)
٤. معرفة الصحابة، لابن منده (ت: ٣٩٥هـ)
٥. معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)
٦. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ).
٧. أسد الغابة، لابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ) وفيه سبعة آلاف وخمسمائة ترجمة.
٨. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

ويمكن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في رجال الكتب الستة خاصة، أو الكتب المؤلفة في رجال السير عموماً، ومنها: سير أعلام النبلاء للذهبي، وكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان، وكتاب البداية والنهاية لابن كثير.

ثانياً: الاهتمام بتعيين الأزمنة لمعرفة تاريخ الحديث:

وهو مهم في الكشف عن الظروف المحيطة بالحديث زماناً، وينفع في تحديد الأمكنة، والأشخاص أيضاً. ويستفاد ذلك من كتب أسباب ورود الحديث، ومن الكتب المهمة في ذلك:

١- اللمع في أسباب ورود الحديث، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

٢- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لكمال الدين المعروف بـ ابن حَمْزَة الحُسَيْني الحنفي الدمشقيّ (ت: ١١٢٠هـ).

كما يستفاد أيضاً من كتب شروح الحديث المعتمدة، ومصنفات السيرة النبوية، والمؤلفات في الصحابة، وأحياناً يستفاد من خلال جمع طرق الحديث وألفاظه.

ثالثاً: الاهتمام بتعيين الأمكنة التي تذكر في الحديث:

ويكون ذلك من خلال كتب البلدان القديمة والمعاصرة، وأهمها:

١. معجم ما استعجم في أسماء البلدان والمواضع، لأبي عبيد البكري (ت:٤٨٧هـ).

٢. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) وهو من أجمع ما صنف في الجغرافية.

٣. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (ت:٧٣٩هـ) اختصر به "معجم البلدان" لياقوت، واستدرك عليه أشياء.

٤. الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد المنعم الصنهاجي (ت:٧٢٧هـ)

٥. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث البلادي(ت: ١٤٣١)

المطلب الرابع: صلة الحديث النبوي بالقرآن الكريم

ومنها: الاهتمام بإبراز صلة الحديث النبوي بالقرآن الكريم؛ **وذلك** لأنَّ السنة النبوية هي بمنزلة البيان التفصيلي لنصوص القرآن الكريم وأحكام، قال تعالى: **(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)** [سورة النحل: ٤٤]، ولهذا كان على الباحث أن يكتشف هذه الصلة في موضوعه، وأن يظهرها في التأصيل والتحليل. والسنة النبوية لها صلة وثيقة بالقرآن الكريم، وهذه الصلة لها أشكال، منها:

١- **التفسير الصريح** وهو: أن يكون اقتباساً للفظ القرآن مع معناه في سياق مفسِّر له[٣٦].

٢- **اقتباس المعنى من آية أو أكثر**. وهذا موضوع من الموضوعات البديعة المبتكرة؛ لأنه يستخرج معاني الحديث النبوي من القرآن، ويكشف عن التوافق بينهما. وينتزع معاني الحديث من القرآن الحكيم حسب تعبير الإمام ابن دقيق العيد في كتابه "شرح الإلمام"[٣٧].

ويلاحظ أنَّ عدداً من شرَّاح الحديث قد اهتموا بالنوع الأول، ولكن النوع الثاني كان الاهتمام به قليلاً، ولهذا تشتدُّ الحاجة إليه، والعناية به في الدراسات الحديثية المعاصرة لأمور، منها:

---

[٣٦] وقد كتب د. خالد الباتلي دراسة بعنوان: التفسير النبوي، جمع فيه أحاديث التفسير النبوي الصريح.

[٣٧] (٢٩٤/٣)

١- يكشف عن توافق الحديث النبوي مع القرآن حسب تعبير الإمام السيوطي.
٢- الرد على من يطعن في السنة، ويدعو إلى عدم الاعتماد عليها اكتفاء بالقرآن الكريم!
٣- تربية الأمة على استنباط المعاني من كتاب الله تعالى.

وهو موضوع كان معلوماً عند السلف، وقد جاء عن عدد من الصحابة والتابعين العناية به، ومن هؤلاء: الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، القائل: "إذا حدثتكم بحديث أنبأتكم بتصديق ذلك من كتاب الله"[٣٨].

والتابعي سعيد بن جبير، وقد قال: "ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله عز وجل.."[٣٩].

ولمسروق كلمة معبِّرة جداً في هذا المعنى حيث يقول: "ما نسأل أصحاب محمد ﷺ من شيء إلا علمه في القرآن، إلا أنَّ علمنا يقصر عنه"[٤٠].

والإمام محمد بن كعب القُرَظي القائل: "كنت إذا سمعت حديثاً عن رجل من أصحاب النبي ﷺ التمسته في القرآن.."[٤١].

والإمام الشافعي في "الرسالة". والإمام البخاري، القائل: "لست أروي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصل: أحفظ حفظاً عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ"[٤٢].

وللإمام ابن بَرَّجَان **الإشبيلي** كتاب سماه "**الإرشاد الهادي إلى التوفيق والسداد**" وقصد فيه إلى استخراج أحاديث صحيح مسلم من كتاب الله تعالى فقط، فتارة يريك الحديث من نص آية، وتارة من فحواها، وتارة من إشارتها، أومن مجموع آيتين مؤتلفتين أو مفترقتين، ومن عدة آيات إلى أشباه هذه المآخذ، حتى وفَّى بالمقصد المذكور بما عليه احتوى، وأراك عياناً قوله تعالى في نبيِّه ﷺ: **(وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ)** [سورة النجم ٣][٤٣].

---

[٣٨] تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٣٩/٧)
[٣٩] تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٥)
[٤٠] رواه ابن أبي خيثمة في كتاب العلم، ص (٥٠)
[٤١] مسند عبد الله بن المبارك (ص: ٢١)
[٤٢] تاريخ بغداد للخطيب (٣٤٥/٢)
[٤٣] انظر صلة الصلة، للإمام أبي جعفر ابن الزبير القسم الرابع (٣٢-٣٤)

وقد صرَّح **ابن بَرَّجَان** عن عمله، فقال: "كل حديث ففي القرآن الإشارة إليه تعريضاً أو تصريحاً، وما قال من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعَمِه عنه من عمه"[٤٤]. وكلام **ابن بَرَّجَان** رحمه الله يعدُّ بياناً شافياً، وتعريفاً مهماً لما قام به[٤٥].

المطلب الخامس: بيان فقه الحديث النبوي

إنَّ علم فقه الحديث بدأ في عهد مبكر جداً؛ لأنَّ أهم مؤلفات الحديث النبوي في القرنين الثاني والثالث من الهجرة ألفت حسب الموضوعات الفقهية، بل إنَّ من تراجم الأبواب تعدُّ شروحاً مختصرة للأحاديث النبوية.

وينبغي في هذا الجانب ملاحظة خمسة أمور، وهي:

أولاً: الرجوع إلى كتب شروح الحديث النبوي، ممن غلب عليه الجانب الفقهي، كالإمام ابن عبد البر وغيره من الفقهاء، وقد تقدم ذكر أهمها.

ثانياً: الرجوع إلى المصادر الخاصة بأحاديث الأحكام، وأهمها:

١. الأحكام الكبرى. وهو في ست مجلدات. والأحكام الوسطى. وهو في مجلدين. والأحكام الصغرى. في مجلد. ثلاثتها للإمام عبد الحق الإشبيلي (ت:٥٨١).

٢. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، لعبد الغني المقدسي (ت:٦٠٠)، وعدد أحاديثه (٤٦٣) وله شروح كثيرة، تتجاوز الثلاثين، من أهمها: "إحكام الأحكام بشرح عمدة الأحكام" لابن دقيق العيد (ت:٧٠٣) و"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام"، لابن الملقن (ت:٨٠٤)

٣. المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ، لمجد الدين بن تيمية (ت:٦٥٢)، وعدد أحاديثه (٤٠٠٩). وشرحه الشوكاني (ت:١٢٥٠) وسماه: "نيل الأوطار".

٤. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، وهو أعظم كتبه في هذا الفن، ولم يصل إلينا من هذا الكتاب إلا مجلدان. وقد طبع المجلد الأول منه في أربعة أجزاء.

٥. الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، عدد أحاديثه (١٦٣٢) وقد طبع منه خمسة مجلدات، وعدد الأحاديث المشروحة (٥٧) حديثا. وهو من أنفس الكتب في أحاديث الأحكام.

٦. المحرَّر، لابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (ت:٧٧٧)، وعدد أحاديثه (١٣٠٤)

---

[٤٤] انظر البرهان في علوم القرآن (١٢٩/٢)

[٤٥] لكن مما يؤسف له أنَّ هذا الكتاب المهم مفقود، فلم أعثر على نسخة منه، رغم تتبعي.

٧. الاهتمام بتلخيص الإلمام، لقطب الدين الحلبي (ت:٧٣٥) وهو مطبوع.

٨. طرح التثريب في شرح التقريب: المتن يسمى: "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد" للعراقي (ت:٨٠٦). ألفه لابنه أبي زرعة كما صرح بذلك في المقدمة. جمعها من الأحاديث التي قيل فيها أصح الأسانيد، وطرح التثريب شرح له، ولولده أبي زرعة العراقي (ت:٨٢٦)

٩. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢) وعدد أحاديثه (١٣٧١). وقد ألفه لابنه، وله شروح تبلغ الأربعين، منها: "سبل السلام " للصنعاني (ت:١١٨٢).

ثالثاً: الرجوع إلى الكتب الخاصة بالفقه الإسلامي:

وبيان ذلك أنَّ الأحكام المستمدة من لفظ الحديث، نوعان: إما حُكم مُجمعٌ عليه. أو مختلف فيه.

فأما المجمعُ عليه، فأصل إليه من طريقين:

الطريق الأول: . وهو الأصل . عن طريق الكتب المؤلفة في الإجماع خاصة، مثالها: كتاب الإجماع، والإشراف على مذاهب العلماء، والأوسط لابن المنذر، وكتاب مراتب الإجماع لابن حزم مع ملاحظة المواضع التي انتقدها الشيخ ابن تيمية في نقده لمراتب الإجماع، وكتاب الإفصاح لابن هُبيرة، وكتاب موسوعة الإجماع لسعدي أبي حبيب، وغيرها.

الطريق الثاني: التنصيص عليه من إمام سواء نص عليه إمام في كتب الفقه أو في كتب شروح الحديث وغيرها. وأما الحكم المختلف فيه فيرجع إلى كتب المذاهب المتبوعة، وهي معروفة[٤٦].

رابعاً: ملاحظة دلالات الحديث النبوي:

إنَّ تفسير النص من حيث الدلالات؛ مهم جداً في تحديد الأحكام الشرعية المستنبطة منه، وعملية الاستنباط يعبَّر عنها عند الفقهاء بالاجتهاد، وله شروط وضوابط يرجع في معرفتها إلى كتب أصول الفقه. فإنَّ هذا العلم مهم للغاية في حفظ النصوص من تحريفات المنحرفين، وتأويلات الجاهلين، وغلو الغالين. وهو علم حفِظ للنص النبوي وحدته، وثباته، ومقاومته لألوان التأويل الفاسد والباطل قديماً وحديثاً، قديماً: أمام التأويلات الباطنية. وحديثاً: أمام النظريات الحداثية في التعاطي مع دلالات

[٤٦] ما يتعلق بفقرة الكتب الخاصة بالفقه الإسلامي ينظر محاضرة بعنوان: كيف تحلِّل حديثاً، للشيخ محمد بن عبدالله الخضير، ألقاها في جامع الأميرة الجوهرة بحي التعاون في مدينة الرياض عام ١٤٢١هـ بتصرف.

النصوص لاسيما نظرية "الهرمنيوطيقا الفلسفية" بكل تجلياتها كمصطلح: "لعبة اللغات" و"النص المفتوح" و"سياق التأويل" و"التناص"[٤٧].

وهي نظرية يفقد معها الخطاب: الدلالة المركزية، بينما حافظ علماء الأصول على هيبة النص حينما ردوا التعدد إلى الوحدة، وهذا التعدد مضبوط بضوابط تحفظ له مركزيته وثباته، وتساعد على إبراز معناه المواكب للحياة مهما تجددت الصور، وتغيرت الأساليب، وبهذا احتفظوا للنص بمزيتين متكاملتين هما: مزية الثبات ومزية المرونة.

ولهذا يمكن إرجاع دلالات النصوص إلى ثلاثة أنواع، هي:

الأول: الدلالة القطعية: وهي المنطوق الصريح للنص إن دل على معنى لا يحتمل غيره. ويدخل فيها الأحكام الأساسية لقواعد الدين، وأمهات الفضائل، وأسس الشريعة. وتنقسم إلى:

١. **المحكم:** وهو كل النصوص المحكمة التي تشتمل على الأحكام الأساسية المتعلقة بقواعد الدين، وأمهات الفضائل، وأسس الشريعة.

٢. **المنطوق الصريح:** إن دل الى معنى لا يحتمله غيره بموجب الحكم المنصوص عليه، أو بوجوده في المسكوت عنه الذي يراد تعدية الحكم إليه. ويسمى: مفهوم الموافقة.

٣. **الخاص:** وفيه: الأمر، والنهي. فما ورد في الأوامر والنواهي، فهو فرض أبدا ما لم يرد نص أو إجماع على أنه منسوخ أو أنه مخصوص أو أنه مندوب أو أنه بعض الوجوه الخارجة عن الإلزام. أي: فينتقل إلى الدلالة الظنية.

٤. **المطلق والمقيد:** المطلق إذا لم يدل دليل على تقييده، والمقيد الذي لم يدل دليل على إطلاقه فدلالته قطعية، وكذلك إذا اتحدا في الحكم والسبب، أما إذا اتحدا في الحكم واختلفا في السبب أو العكس فينتقل إلى الدلالة الظنية.

الثاني: الدلالة الظنية: وهي المنطوق الصريح للنص ولكنه يحتمل معنى آخر، والمعنى الراجح فيه يسمى ظاهراً. والأصل أن يحمل اللفظ على الظهور ما لم يقم دليل على خلاف ذلك. وأسباب

---

[٤٧] هي نظرية تأويلية نشأت في رحم الفلسفة الوضعية بإشكالاتها الفلسفية والتأريخية، وهي نظرية متسيبة تتجاهل معنى النص، وتتناغم مع تأويل المتلقي وثقافته وميوله. انظر بحث: "أصول الفقه في مواجهة الهرمنيوطيقا الفلسفية" من كتاب الصناعة الأصولية بين ثوابت التأسيس وآفاق التجديد، د. نجم الدين قادر الزنكي، ص: (٢٣٨- ٢٦٥).

الظهور عشرة[٤٨]. والمعنى المرجوح ويسمى مؤولاً، وهو العدول عن المعنى الظاهر للنص إلى معناه غير الظاهر بدليل يقتضي ذلك. وأسباب التأويل عشرة[٤٩].

الثالث: الدلالة غير الواضحة: وتنقسم إلى:

١- المنطوق غير الصريح: ويشمل ثلاث دلالات: الإشارة، والاقتضاء. والإيماء.

٢- المفهوم المخالف النص، ويسمى: مفهوم المخالفة.

٣- المجمل، وله أسبابه. وهي: الاشتراك المعنوي واللفظي. وتردد لفظ بين احتمالين. أو جملة بين مضمونين محتملين. والغموض الناشئ من إيجاز النص. أو بسبب التعارض بين نصين فأكثر.

خامساً: ملاحظة صلة الحديث النبوي بالأحاديث الأخرى، لاسيما عند التعارض

هذا المبحث مهم؛ لأنَّه يعالج المشكلات التي ترتبط بالمنقولات، ويعنى بتخليص الأخبار من التضارب، والأنباء من التعارض. وقد قام شرَّاح الحديث النبوي بتحليل هذا الجانب، فينبغي الاستفادة منها، والعمل على صياغتها بصورة معاصرة. وعلى الباحث أن يجمع كل روايات الحديث، ويتتبع ألفاظه، وعدم إهمال ذلك؛ لأنه يستفيد فائدة جليلة منها. وقد أشار ابن حجر إلى أهميته بقوله: "المتعيِّن على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد؛ فإنَّ الحديث أولى ما فسِّر بالحديث"[٥٠].

ومن الأمثلة التي توضح ذلك: حديث أنس رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: "**إذا وضعَ العَشاءُ، وأُقيمتِ الصلاةُ فابدؤوا بالعَشاء**"، ولفظ مسلم: «**إِذَا قُرِّبَ الْعَشَاءُ، وحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَؤوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، ولَا تَعْجَلُوا عن عَشَائِكُمْ**»[٥١].

ولفظ حديث ابن عمر عند مسلم: «**إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ، وأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَؤوا بِالْعَشَاءِ، ولَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ**»[٥٢]. قال ابن رجب: "فهذه الأحاديث كلها تدل على أنه إذا أقيمت الصلاة، وحضر العشاء فإنه يبدأ بالعشاء، سواء كان قد أكل منه شيئاً أو لا، وأنه لا يقوم حتى

---

[٤٨] وهي: الحقيقة. العموم. الإطلاق. الإفراد. الاستقلال. التأصيل. الترتيب. البقاء. الشرعي. العرفي. وانظر تفصيل ذلك في كتاب "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، ص٦٣ فما بعدها.

[٤٩] وهي: التخصيص. التقييد. الاشتراك. الإضمار. الزيادة. التقديم. والتأخير. النسخ. العقلي. اللغوي. المجاز. انظر تفصيل ذلك في كتاب "مفتاح الوصول، للتلمساني، ص٧٥ فما بعدها.

[٥٠] فتح الباري (٦/ ٤٧٥).

[٥١] أخرجه البخاري، كتاب الأطعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه (٨٣/٧) (٥٤٦٢) ومسلم، كتاب المساجد، باب كراهية الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال (٣٩٢/١) (٥٥٧)(٦٤)(٦٦).

[٥٢] أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (١٣٥/١) (٦٧٣) ومسلم، المساجد، باب كراهية الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال (٣٩٢/١) (٥٥٩).

يقضي حاجته من عشائه، ويفرغ منه.."[٥٣]. **وهل الأمر خاص بصلاة المغرب، أم يعم كل الصلوات؟** خلاف بين الفقهاء، ومنهم من حمله على العموم؛ نظرا إلى العلة، وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع، لا بالنظر إلى اللفظ الوارد، وذكر المغرب لا يقتضي حصراً فيها؛ لأنَّ الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم، وهو الأولى كما قال القسطلاني[٥٤].

لكن قال ابن دقيق العيد: "الألف واللام في الصلاة لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق، ولا على تعريف الماهية، بل ينبغي أن تحمل على المغرب؛ لقوله: "**فابدؤوا بالعشاء**" ويترجَّح حمله على المغرب؛ لقوله في الرواية الأخرى: "**فابدؤوا به قبل أن تصلوا المغرب**" والحديث يفسِّر بعضه بعضاً. وفي رواية صحيحة: "**إذا وضع العشاء وأحدكم صائم**...".

وأمَّا فائدة ذلك عند التعارض، فهي محاولة التأليف بين الأحاديث إذا كانت متعارضة بحسب الظاهر: ويكون بالجمع إذا أمكن، شريطة أن يكون الجمع مستساغاً غير متكلف فيه، فإن لم يمكن التوفيق بينهما، ولم يكن أحدهما ناسخاً للآخر عملنا بالترجيح، وإلا بالتوقف عند عجز المجتهد .ويرجع في ذلك إلى المصنفات في مختلف الحديث، وإلى كتب شروح الحديث، فإنَّ فيها الكثير الطيب، وقد تقدم ذكرها. وقد ذكر العلماء خمسين وجهاً من المرجِّحات، ذكرها الحازمي في كتابه: "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ". ووصلها غيره إلى أكثر من مئة كما استوفى ذلك العراقي في " نكته"، وقد رتبها الإمام السيوطي ترتيبا موضوعياً، وجعلها في سبعة أقسام[٥٥].

المطلب السادس: الاستفادة من أقوال الصحابة والتابعين

من الأمور المهمة في منهجية البحث في الحديث التحليلي: ملاحظة صلة الحديث النبوي بأقوال الصحابة والتابعين؛ لأنه يستفاد منها فائدة مهمة في بيان الألفاظ الغريبة، والغامضة، والمشتبهة، وأسباب الورود، وتعيين المبهمات في الأزمنة والأمكنة والأشخاص والأحوال، فهي توضِّح الحديث، وتلقي مزيداً من الضوء عليه. ومن المصادر المهمة التي يرجع إليها في ذلك كتب الحديث النبوي عامة، ولاسيما كتابين مهمين هما:

المصنف لعبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١). وفي آخره: كتاب الجامع لمعمر بن راشد.

المصنف لابن أبي شيبة (ت٢٣٥). وغير ذلك من المؤلفات.

---

[٥٣] فتح الباري لابن رجب (٩٨/٦)

[٥٤] انظر فتح الباري لابن حجر (١٦٠/٢) وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٤٠/٢)

[٥٥] انظر تدريب الراوي (٢٠٩/٢-٢١٥)

المطلب السابع: ملاحظة صلة الحديث النبوي بمقاصد الشريعة

ومنها: ملاحظة صلة الحديث النبوي بالمقاصد؛ لأنَّ الشرائع والأحكام ليست مجرَّدةً عن الحِكَم والأسرار، وقد اطلع على بعضها حكماء الأمة، ولايزالون يزدادون علماً بها، ولكن مناط الامتثال بالشرائع ليس هذه الاطلاعات. وهي واجبة الامتثال وإن لم يطلع على أسرارها وحِكَمها.

إنَّ أحكام الشريعة لا يمكن الإحاطة بكل أسرارها؛ ولعل من الحكمة في ذلك أن لا يستريب الناس في أنَّ هذا الدين مخترع من العقلاء. ولكن الباطل مَنِ اخترعَ حكمةً لكل حكم، ثم أنكر أصل الحكم على أساس أنَّ الحكمة المنوطة به قد وجدت بطريق أخرى سهلة[٥٦].

وقد أشار عدد من شرَّاح الحديث إلى المقاصد، ولكن تحت مسمى: الحِكَم والمصالح، أو تعليل الأحكام الشرعية وبيان حكمة التشريع، قال الدهلوي: "ثم لم يزل التابعون، ثم من بعدهم العلماء المجتهدون يُعلِّلون الأحكام بالمصالح، ويفهمون معانيها، ويخرِّجون للحكم المنصوص مناطاً مناسباً، لدفع ضُرّ، أو جلب نفع، كما هو مبسوط في كتبهم ومذاهبهم. ثم أتى الغزالي والخطّابي وابن عبد السلام وأمثالهم بنكت لطيفة، وتحقيقات شريفة"[٥٧].

ومن هؤلاء: ابن العربي في شرحه لجامع الترمذي المسمى: عارضة الأحوذي فقد عدّد ما اشتمل عليه شرحه من فنون علم الحديث، فبلغ بها أربعة عشر علمًا، ثم أجمل منهجه فقال: "ونحن سنورد فيه إن شاء الله بحسب العارضة: قولًا في الإسناد، والرجال، والغريب وفنًّا من النحو، والتوحيد، والأحكام، والآداب، ونكتًا من الحِكَم، وإشارات إلى المصالح"[٥٨].

ومن هؤلاء: الدهلوي في كتابه العجاب: "حُجَّة الله البالغة في علم أسرار الحديث" فهو موسوعة في موضوع مقاصد الحديث، وقد غفل عنه كثير من الباحثين في الدراسات المقاصدية التي تدور حول الحديث النبوي. ويعدُّ الإمام الدهلوي من أبرز علماء المقاصد، بمستوياتها الثلاثة: الكلية، والنوعية، والجزئية(٥٩).

وما أشدَّ حاجتنا إلى هذا النوع من العلم الذي يكشف عن أسرار التشريع المتصلة بالحديث النبوي الشريف لاسيما في هذا العصر الذي غلبت فيه الفلسفة المادية، والطعن في الحديث النبوي الشريف. ثم تربية الأمة على ملاحظة المعاني، وتذوق المصالح، وتطبيق الأحكام بأرواحها، بعيداً عن

---

[٥٦] انظر الانتباهات المفيدة في حل الاشتباهات الجديدة لمحمد أشرف التهانوي ص: ١٩٧، فما بعدها بتصرف.

[٥٧] حجة الله البالغة للدهلوي، ١/٤٤.

[٥٨] ١/ ٦.

[٥٩] ولتفصيل ذلك: ينظر بحثي: "**مقاصد الحديث النبوي الشريف عند الإمام الدهلوي**"، قبل للنشر في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ١١/١/ ٢٠١٧.

تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين؛ ولهذا يشترط فيمن يقوم بهذا العمل أن يكون من أهل العلم والاجتهاد، وأن يكون من العلماء الربانيين[٦٠]. وأن يكون ضمن ضوابط، ينبغي مراعاتها، وأهمها: أن لا يؤدِّي تأويل الحديث في ضوء المقاصد، مخالفةَ النصوص القطعية كالقرآن والسّنة، أو المقاصد العامة المتّفق عليها، أو الإجماع[٦١].

ومن مظاهر تأثير المقاصد في شرح الحديث النبوي، تغيّر حكم العمل الحديث بتغيّر الزمان والمكان والأحوال والعادات والعوائد والظروف والبيئة، ووصف ابن القيّم خطورة هذا الموضوع بأنّه: «موضع مزَلَّة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعترك صعب»[٦٢].

وقد قسّم الأحكام إلى قسمين: قسم لا يتغيّر لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، وأما النوع الثاني: «يتغيّر بحسب اقتضاء المصلحة له: زمانًا ومكانًا وحالاً؛ كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها، فإن الشارع ينوّع فيها بحسب المصلحة» [٦٣].

ومن الأمثلة عليه: **النهي عن التشبّه بالكفّار**، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تشبّه بقوم فهو منهم**»[٦٤]، ظاهر الحديث يفيد النهي عن التشبّه ومخالفتهم دائمًا وفي كلّ مكان، وبالنظر إلى مقصد الشرع في جلب المصالح ودفع المفاسد يتغيّر الحكم، قال ابن تيمية: «لو أنَّ المسلم بدار حرب، أو دار كفر غير حرب؛ لم يكن مأمورًا بالمخالفة لهم في الهدي الظاهر، لما عليه في ذلك من الضرر بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه، أن يشاركهم أحيانًا في هديهم الظاهر، إذا كان في ذلك مصلحة دينية: من دعوتهم إلى الدين، والاطّلاع على باطن أمرهم لإخبار المسلمين بذلك، أو دفع ضررهم عن المسلمين... وإذا ظهر أنّ الموافقة والمخالفة تختلف لهم باختلاف الزمان والمكان؛ ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا»[٦٥].

المطلب الثامن: الاستفادة من العلوم الأخرى مع ذكر أهم الضوابط

إنَّ كتب شروح الحديث تضمنت العلوم الشرعية واللغوية، وفيها إشارات مفيدة، ومفاهيم ترتبط بعلوم أخرى، مثل: علم الطب، وعلم الفلك، وعلم التربية، وعلم النفس، وعلم الأخلاق، وعلم الإدارة،

---

[٦٠] وينظر كتاب: مقاصد الشريعة في السنة النبوية، لسعد عبد الرحمن الكبيسي. وبحث: فهم الحديث النبوي في ضوء مقاصد الشريعة: ابن تيمية نموذجاً، لخالد بن منصور الدريس.

[٦١] ينظر: الاجتهاد المقاصدي ١٤٤، ومقاصد الشريعة في السنة ١٠٦.

[٦٢] الطرق الحكمية ١٣.

[٦٣] إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ٣٣١/١.

[٦٤] أخرجه أبو داود، اللباس، باب في لبس الشُّهْرَة (٤٠٣١) وقال الذهبي في السير ٥٠٩/١٥: "إسناده صالح".

[٦٥] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٤٧٢/١).

وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم العسكرية، وإن لم يصرح في بعضها بالمصطلحات المعاصرة لهذه العلوم، وأضرب لذلك مثالاً:

من الموضوعات التي تعرَّض لها المحدثون مثلاً: أحاديث الطب النبوي، وقد أفردوا كتباً لذلك، ومن هؤلاء على سبيل المثال: الإمام البخاري في كتابه الجامع الصحيح، فقد أفرد له كتاباً سماه: كتاب الطب، وذكر فيه (١٠٥) حديث، في (٥٧) بابا.

والأحاديث النبوية الواردة في الطب أشارت إلى معلومات مهمة في هذا الباب، ومن ذلك:

١- أحاديث أصَّلت حكم العمل بالطب والمعالجات، وعملية التداوي، وتناول الأدوية.

٢-أحاديث أبطلت أنواعاً من المعالجات كانت سائدة في الجاهلية تنافي صحة الاعتقاد.

٣-أحاديث أمرت بأدوية ومعالجات ربطتها بأحكام تعبدية وشعائر دينية.

بل نجد أنَّ عدداً من العلماء المحققين مثل ابن القيم ألَّف في الطب النبوي، وقد قال: "طب النبي ﷺ متيقَّن قطعي إلهي، صادر عن الوحي، ومشكاة النبوة، وكمال العقل.."[٦٦].

ويلاحظ بصورة واضحة أنَّ شرَّاح الحديث تعاملوا مع الأحاديث الطبية حسب القواعد المتبعة في تفسير النصوص الشرعية، وبيَّنوا هل تحمل على الوجوب أم الاستحباب، أم الإباحة؟ وهل مفهوم الحديث عام أم خاص؟ وهل مضمون الحديث من الثوابت، أم من الوسائل التي تتغير حسب الزمان والمكان والأحوال والأشخاص. وعالجوا بروح علمية ما ينشأ عنها من إشكال في الفهم، والتطبيق.

ومن الموضوعات التي تعرَّض لها شرَّاح الحديث: الآداب الاجتماعية التي تصاحب النظام الغذائي، وقد ذكر الإمام أبو بكر بن العربي في كتابه: "المسالك في شرح موطأ الإمام مالك، (١٧٠) أدباً من آداب الطعام[٦٧].

ولكن ينبغي ملاحظة عدة أمور مهمة تتعلق بهذا الجانب، وهي:

أولاً: الاستفادة من العلوم الأخرى ينبغي أن تكون بضوابط تؤطر هذه الاستفادة، حفظاً لنصوص الحديث النبوي الشريف من تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين.

وقد أشار ابن حجر إلى قريب مما نحن فيه، عند ما قال: "وأما من قال إنَّ أبا عبيد بنى هذا التأويل على اجتهاده فلا يكون ناقلاً للغة، فجوابه: أنَّه إنَّما فسَّر حديث النبي ﷺ في كتابه على ما تلقَّفه من لسان العرب لا على ما يعرض في خاطره، لما عرف من تحرُّزِهِ في تفسير الحديث النبوي"[٦٨].

---

[٦٦] زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٣٣)

[٦٧] (٣٧٣/٧- ٣٨٤)

[٦٨] فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٤٩)

وأما الضوابط التي ينبغي ملاحظتها فهي كثيرة، أشير هنا إلى أهمها:

١. الوثوق بمفاهيم هذه العلوم، من حيث التثبت من مصدرها، وصحتها، ثم التأكد من عدم مخالفتها لعلوم الوحي، ومسائل الإجماع. **ومن الأمثلة على ذلك:**

ما بات يعرف بـ نظام الماكروبيوتيك، وهو نظام يحذِّر من تناول الأطعمة الحيوانية، ويزعم ضررها المطلق على الصحة[٦٩].

وهو مخالف لمبدأ التنويع الذي يعدُّ من خصائص النظام الغذائي، وهو: تناول ما أباحه الله تعالى من الطيِّبات، قال الله تعالى ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١٧٢** ﴾ البقرة فلفظ "**طيِّبات**": لفظ مطلق يشمل كل الطيِّبات التي خلقها الله لعباده، وأباحها لهم، سواءً أكان نباتياً، أو حيوانياً، أو كان مطعوماً، أو مشروباً، ولم يحرّم عليهم سوى الخبائث. وأكد ذلك النَبِيُّ ﷺ بقوله: "**كلوا واشربوا في غيرِ مَخِيلة، ولا سَرَفٍ**،..."(٧٠). وهو نص عام يشمل كلَّ أنواعه إلا ما وردالنص بتحريمه.

وقد كان النبي ﷺ يتناول الأطعمة والأشربة التي كانت متوفرة في البيئة التي عاش فيها، قال ابن القيم: "كان –عليه الصلاة والسلام– يأكل ما جرت عادة أهل بلده بأكله من اللحم، والفاكهة، والخبز، والتمر، وغيره مما ذكرناه في هديه في المأكول.

ولم يكن من عادته ﷺ حبس النفس على نوع واحد من الأغذية لا يتعداه إلى ما سواه، فإن ذلك يضر بالطبيعة جداً، وقد يتعذر عليها أحياناً، فإن لم يتناول غيره، ضعف أو هلك، وإن تناول غيره، لم تقبله الطبيعة، واستضر به، فقصرها على نوعٍ واحدٍ دائماً – ولو أنه أفضل الأغذية – خطرٌ

---

[٦٩] انظر: "الماكروبيوتك نظرة علمية ورؤية شرعية"، مهند محمد جزار، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد٣، العدد٢، ص ١-١٨، ٢٠٠٨.

[٧٠] أخرجه أحمد في مسنده (٢٩٤/١١) (٦٦٩٥) واللفظ له، والنسائي، كتاب الزكاة، باب الاختيال في الصدقة (٧٩/٥) (٢٥٥٩) وابن ماجه، كتاب اللباس، باب البس ما شئت ما أخطأك سرف ولا مخيلة (٦٠٠/٤) (٣٦٠٥) والحاكم في مستدركه ١٣٥/٤، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وأقره الذهبي. وغيرهم عن عبد الله بن عمرو. و"مخيلة": يعني: الخيلاء.

مضرٌّ"[٧١]. وإذا كان التنوع من خصائص النظام الغذائي في الهدي النبوي؛ فإنَّ الاقتصار على النبات أمر مخالف لهديه؛ لما فيه من محاذير تؤدي بصاحبها إلى العديد من المخاطر[٧٢].

٢. عدم ليِّ النصوص، وإخضاعها لمفاهيم معاصرة بتكلفات لا يحتملها النص، ولا يقتضيها السياق، وليس لها قرائن معتبرة، كقرينة مقتضى الحال، وغير ذلك من القرائن.

وهذا يلزم منه: معرفة ما يتعلق بالنص من سبب الورود، وهل هو خاص أو عام، أو مطلق أو مقيد، أو منسوخ أو غير ذلك؟ وهل هو مجمل أو مفصَّل؟ وهل تشترك فيه معان عدة أو لا؟

وينبغي مراعاة أولويات الاعتبار في الاحتجاج بالمعاني، فالنص المحكم أولى من الظاهر، وظاهر النص أولى من المعنى المستقى بطريق التأويل، ومنطوق النص مقدَّم على مفهومه. كما أنَّ بعض المفاهيم مقدَّم في الاعتبار على بعض.

وينبغي التأكد من وجود إشارة واضحة على ما ندعي بأنه من معاني النص الذي نحن بصدد بيانه وتفسيره، وتحديد الإشارة العلمية على نحو صحيح. كما يلزم عدم التسرع في ترجيح وجه تفسيري دون مرجِّح له شأنه.

٣. يلزم الاطلاع: هل ورد نص آخر يفسِّره؛ إذ تفسير النص من الوحي،- والسنة من الوحي - أولى بالاعتبار؛ لذلك نقدّم وجوه التفسير الواردة في السنة على ما دونها.

٤. مراعاة العرف اللغوي في زمن التنزيل دون المعاني التي كثر تداولها فيما بعد.

٥. مراعاة قواعد الإعراب، والبلاغة، وأساليب البيان المقررة ليتم فهم أبعاد معاني النصوص.

٦. عند التأويل للنص لا بدَّ أن يكون هناك ما يقتضي ذلك، ويلزم عندئذ إعمال القواعد المعتبرة عند أئمة الأصول والتفسير من مثل قولهم: العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب. وإعمال الكلام أولى من إهماله. ولا عبرة بالظن غير الناشئ عن دليل.

٧. اعتماد المعاني المقررة للحروف التي تسمى حروف المعاني، عند الأئمة الأعلام.

٨. البعد عن تأويل المتشابه، والخوض في القضايا السمعية، مما لا يخضع للنشاط الذهني؛ والاعتماد على النصوص الواردة في القرآن والسنة[٧٣].

---

[٧١] زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٩٨)

[٧٢] وينظر بحثي: "**موجِّهات النظام الغذائي في الحديث النبوي الشريف**"، المنشور في مجلة المعيار الصادرة عن كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، دبي، ٢٠١٦. فقد عرضت فيه أهم الأطعمة الواردة في الحديث النبوي بعد تقسيمها إلى المجموعات الغذائية الست حسب المصطلح الغذائي المعاصر.

مع الإشارة إلى أنَّ عدداً من هذه الضوابط قد تكفَّل ببيانها علم أصول الفقه، وقد أشرت إلى ذلك في المطلب الخامس: بيان فقه الحديث النبوي.

ثانياً: إنَّ شرَّاح الحديث قد استفادوا من المعارف التي كانت شائعة في عصرهم، لكن هذه العلوم والمعارف خضعت للتجديد، والتغيير؛ ولهذا كان على الباحث في الحديث التحليلي الاستفادة من هذه المعارف التي تتصل بالحديث الذي يقوم بتحليله، ثم يحاول الاستفادة من هذه العلوم بصورتها المعاصرة، وذلك من خلال قراءة مقدِّمات في العلوم، أو مراجعة القواميس المختصة بمصطلحات هذه العلوم. ومن المهم جداً استشارة العلماء المختصين بهذه العلوم. والباحث الفطن يستفيد منها ما أمكن، حسب طبيعة بحثه، والجهة المستهدفة منها. ومن المهم: عدم دخول الباحث في التفاصيل العلمية الدقيقة التي لا تخدم النص النبوي، مثل العمليات الرياضية الدقيقة.

ثالثاً: ضرورة الرجوع إلى المصادر المعتمدة في العلوم الأخرى المعاصرة، والحذر من الاعتماد على مصادر غير موثوقة، لاسيما تلك المعلومات التي تنشر في المواقع الالكترونية العامة، وكذلك الكتب الصادرة عن غير المختصين، أو الجرائد اليومية، أو المجلات العامة إلا بشروط معينة وفي مجالات خاصة؛ لأنَّ هذه المصادر تكون في الغالب بعيدة عن الرقابة العلمية، وغير خاضعة لمعايير التحكيم العلمي.

ومبدأ التوثيق لا يعني الإحالة إلى أية مرجعية يراها الباحث متاحة له، بل لا بدَّ من الاطمئنان إلى الطابع العلمي لها، ومستوى الخطاب الموجَّه فيها.

رابعاً: الاستفادة من العلوم المعاصرة مهمة ينبغي أن ينهض بها علماء الحديث النبوي، وطلابه، لاسيما في أقسام الدراسات العليا في كليات الشريعة.

وقد لاحظت انفصاماً بين الأقسام التي تدرِّس العلوم الشرعية، وبين الأقسام التي تدرِّس العلوم، ولابدَّ من معالجة هذا الأمر؛ لإحداث نوع من التكامل بينهما.

المطلب التاسع: بيان معاني الحديث النبوي ومشكلاته

الكشف عن معاني الحديث النبوي، وإيضاح ما يُشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه هو المقصود الأعظم من تحليله، قال الإمام الخطابي في مقدمة كتابه: معالم السنن: "فقد فهمت مساءلتكم إخواني أكرمكم الله، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يُشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه،

---

(٧٣) انظر قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة وضوابطه (ص: ١٧) للدكتور عبد الله بن عبد العزيز المصلح، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة. بتصرف

والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها..."[٧٤].

وقال ابن الأثير: "علم الحديث والآثار ينقسم قسمين: أحدُهما معرفة ألفاظه، والثاني معرفة معانيه.."[٧٥].

وقد نقل حاجي خليفة عن الإمام أبي نصر القشيري قوله: التفسير: مقصور على السماع والاتباع، والاستنباط فيما يتعلق بالتأويل"[٧٦].

وقد سمَّاه طاشْكُبْري زَادَهْ: علم شرح الحديث، وقال: هو علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية، والأصول الشرعية بقدر الطاقة"[٧٧].

والباحث الجاد يعتمد على معرفة كل ما ذكر في علوم الحديث وشروحه، ويستفيد من العلوم المعاصرة ما يحتاجه بضوابط، مع التركيز على المفاهيم الكلية للموضوعات، والمعاني الإجمالية للحديث، والتأصيل الشرعي لها.

ولابدَّ من العناية بحل المشكلات، والرد على الشبهات المعاصرة بمنهجية علمية، كما فعل الطحاوي في بيان مشكل الحديث، وابن قتيبة في مختلف الحديث، وقد سمَّاها طاشْكُبْري زَادَهْ: "علم دفع مطاعن الحديث"[٧٨].

المطلب العاشر: العناية بالأفكار والأساليب والتوثيق وصياغتها بصورة معاصرة

هذا المطلب من المطالب المهمة، وينبغي بيان خمسة أمور تتصل به، وهي:

أولاً: من الأهمية بمكان ترتيب المادة العلمية وتنظيمها حسب خطة محكمة منسجمة مع بعضها، وينصح باستخدام لغة العصر في مخاطبة العقول، مع المحافظة على أسلوب البحث العلمي المتعارف عليه في أروقة الجامعات، ومراكز البحث العلمي.

ثانياً: من المهم عند شرح الحديث النبوي وتحليله أن تتم الصياغة بأسلوب مشرق، بعيد عن الحشو والتطويل، وحسن اختيار الألفاظ، والجمل القصيرة، والتراكيب الواضح؛ لإيصال المعنى المراد بأسلوب بياني جميل. وعلى الباحث في الحديث التحليلي الاستفادة من الأساليب البيانية في كلام النبوة،

---

[٧٤] معالم السنن (١/ ٢)

[٧٥] النهاية (١/٣)

[٧٦] كشف الظنون (١/٣٣٤)

[٧٧] مفتاح السعادة (٢/٣٤١)

[٧٨] مفتاح السعادة (٢/٣٤٣) ونقله عنه حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٧٥٧)

القائمة على الاختصار، والمعبَّر عنها بـ جوامع الكلم، وظهر ذلك واضحاً في مصنفات أئمة الحديث من خلال تراجم الأبواب التي أبدعوا فيها أيما إبداع[٧٩].

ثالثاً: قضية التوثيق: للبحث العلمي منهجية معروفة، ينبغي الاستفادة منها في الحديث التحليلي، وقضية التوثيق من الأمور المهمة؛ لأنَّ المحدثين هم خير من طبَّق هذه المنهجية بصرامة عندما نقلوا الحديث بالأسانيد.

ومن الأفضل: استعمال الحواشي في إثبات الأمور الشكلية في البحث، كعزو المصادر، والمعلومات التي ليس لها ارتباط مباشر بموضوع البحث.

رابعاً: ضبط الكلمات بالشكل وتقييدها بالحركات، لاسيما في آخر الكلمة، وما تحتاج إليه في وسط الكلمة وأولها. مع ملاحظة الاستفادة من علماء الحديث في هذا الباب، فمن المعلوم أنَّ علماً مهماً من علوم الحديث يسمى: صفة كتابة الحديث[٨٠]. وينبغي الرجوع إلى كتب الحديث المتقنة من حيث الضبط، وعدم الاعتماد على المكتبة الشاملة لكثرة الأخطاء فيها.

خامساً: ومما ينبغي ملاحظته: مراعاة الضبط المعاصر للحروف، كإثبات الشدة على الحرف المضعَّف، والتنوين في حالة النصب، وهمزة القطع على الألف في حالة الضم والفتح، وتحت الألف في حالة الكسر؛ لأنَّ إثبات الحركات على الحروف يشبه النور الذي يضيء الكلمة.

ومن ذلك: استعمال علامات الترقيم في الكتابة؛ لأنها رموز اصطلاحية تساعد في توضيح مفهوم النص، كالنقطة، والفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطتان، ونقاط الحذف، وعلامة الاستفهام، والتعجب، وأنواع الأقواس المختلفة وغير ذلك. وأطلق عليها بعض الباحثين: علامات التفهيم.

ومن ذلك: استخدام وسائل الإيضاح الممكنة، مثل: المخططات، والجداول، والرسوم، والحرص على الاستعانة بالأرقام؛ لأنها تساعد على تشخيص المعلومة، وتثبيتها في الأذهان..

ومن ذلك: الاهتمام بجمال الإخراج من حيث العناية بحجم خط الحروف، وشكلها، ووضع مسافات مناسبة بين السطور.

نتائج البحث

---

[٧٩] وينبغي التفريق بين الكتابة العلمية وبين الكتابة الإنشائية الأدبية، وقديما قال الإمام ابن العربي في كتابه: الأمد الأقصى (١/٥٠٠) في معرض مناقشته لبعض الأقوال: "وهذا كلام فاسد لا ينطق به إلا كاتب ليشحن به رسالته، والكتاب مبنى رسائلهم على التخييلات".

[٨٠] قال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث (ص: ١٨٣): "ثم لا ينبغي أن يعتنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس. وقد أحسن من قال: إنما يشكل ما يشكل، وحكي عن قوم أنه ينبغي أن يشكل ما يشكل وما لا يشكل؛ وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميِّز ما يشكل مما لا يشكل، ولا صواب الإعراب من خطئه".

١- إنَّ مصطلح الحديث التحليلي مصطلح معاصر، لم يرد في كتب علوم الحديث النبوي وشروحه. وقد تم اختيار تعريف له، وهو: دراسة الحديث النبوي رواية ودراية، وربطه بالعلوم الأخرى بضوابط.

٢- أظهر البحث صلته الوثيقة بعلوم الحديث وشروحه؛ وقد تم التأسيس عليهما في المنهجية المعاصرة، من خلال: تحليل الجانب الحديثي، واللغوي والبلاغي. والاهتمام بأسباب ورود الحديث، وتعيين الأزمنة، والأمكنة، والأشخاص. وبيان صلة الحديث النبوي بالقرآن الكريم. وبيان فقه الحديث النبوي. والاستفادة من أقوال الصحابة والتابعين. وملاحظة صلة الحديث النبوي بمقاصد الشريعة. وبيان معاني الحديث ومشكلاته.

٣- الاستفادة من العلوم الأخرى بضوابط.

٤- ضرورة العناية بالأفكار والأساليب والتوثيق وصياغتها بصورة معاصرة.

التوصيات

١- تحليل الحديث تحليلاً علمياً، من خلال مراجعة ما أمكن من شروح الحديث النبوي، والتعرُّف على زمن وقوع الحوادث الواردة فيه، ومكانها، والأشخاص الذين شاركوا فيها، والتعرف على سبب الورود، وسبب إيراد الصحابة لها، لما لذلك من أثر في الكشف عن الظروف والملابسات التي أحاطت بالحديث النبوي، وأهميته في استنباط الدروس والفوائد منه.

٢- العمل على ربط الحديث النبوي الشريف بالعلوم الأخرى، في ضوء التنظير المعاصر لعلم الطب، وعلم الفلك، وعلم التربية، وعلم النفس، وعلم الأخلاق، وعلم الإدارة، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم العسكرية، وغيرها من العلوم، وإبراز سبقه إلى مفاهيم لها أثرها الفعال في التقدم المعرفي والحضاري، وسموه على كثير من المعارف المعاصرة.

٣- إصدار موسوعة تضم جميع الأحاديث النبوية التي لها ارتباط بالعلوم الأخرى، بحسب مفاهيمها ومصطلحاتها المعاصرة، ثم تقديمها للمختصين، للاستفادة منها في صياغة هذه العلوم وضبطها في ضوء التوجيهات الواردة في الحديث النبوي الشريف.

٤- العناية بالأحاديث النبوية المشكلة في ظاهرها، التي يتخذها أصحاب الأغراض والأهواء في عصرنا متكأ لتبرير انحرافهم، ودراستها وإظهار المفهوم الصحيح لها في ضوء القرآن الكريم، ونصوص لحديث النبوي الأخرى، ومقاصد الشريعة، وأقوال الشرَّاح الثقات المأمونين.

Abstract

Toward a modern methodology to study The Analytical Hadeeth

Dr. Abdel Samie Mohamed Al Anis.
Professor at the College of Sharia and Islamic Studies- University of Sharjah
٢٠٠٥-٢٠١٨.

The term "analytical Hadeeth "is a contemporary term, it was not mention in the books of Hadith and its explanations.

The chosen definition of analytical Hadeeth is: the studying of the Prophet's Hadith, in Both types (rewaya) and (deraya) and linking it to contemporary sciences with certain controls.

The research showed the close connection between the analytical Hadeeth, Science of Hadith and the Hadith explanation's. And showed that these are the basis of the contemporary methodology, through: analysis the Side hadith and linguistic. Give the proper attention to the causes, the times, the places and people of hadith. Present the connection between the Prophet's Hadith and the Quran. Present the Hadith jurisprudence. Benefit from the words of companions and followers. Noting the relevance of the Prophet's Hadith to the purposes of Sharia. Explain the meanings of the Hadith. Then benefit from contemporary science. With paying Attention to the necessity of the Ideas, Linguistic methods, documentation and Writing in a contemporary method.

Key words:
Analytical Hadith. Hadith explanation's books. Hadith jurisprudence. Meanings of Hadith. Science of Hadith. Contemporary sciences.

المصادر

١- الاجتهاد المقاصدي لنور الدين الخادمي، دار ابن حزم -بيروت، ط١، ١٤٣١-٢٠١٠.

٢- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري للقسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) دار الفكر- بيروت، ط:١، ١٩٩٠.

٣- الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن تقي الدين علي (ت٧٧١هـ) دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١-١٩٩١.

٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم: محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ) تحقيق: مشهور حسن ، دار ابن الجوزي -الرياض، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٢.

٥- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف -الرياض.

٦- اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ) تحقيق: ناصر عبدالكريم العقل، دار عالم الكتب -بيروت، ط٧، ١٤١٩-١٩٩٩.

٧- الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى، لابن العربي محمد بن عبد الله (ت:٥٤٣هـ) تحقيق عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية- المملكة المغربية، ط١، ١٤٣٦.

٨- الانتباهات المفيدة في حل الاشتباهات الجديدة، للتهانوي: محمد أشرف علي (ت:١٣٦٢هـ) مكتبة جامعة دار العلوم- كراتشي، ط١، ١٤٢٥.

٩- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصورة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦- ١٩٥٧.

١٠- تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ٢٠٠١.

١١- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩.

١٢- التفسير النبوي، خالد بن عبدالعزيز الباتلي، دار كنوز إشبيليا- الرياض، ط١، ١٤٣٢.

١٣- التمهيد، لابن عبد البر (ت٤٦٣) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير، وزارة الأوقاف- المغرب، ١٣٨٧.

١٤- الجامع المسند الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) بعناية محمد زهير الناصر، طبعة دار طوق النجاة – بيروت، ط١، ١٤٢٢.

١٥- الجامع المسند الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت:٢٦١هـ) محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم- بيروت، ١٩٩٩.

١٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت (ت: ٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

١٧- حجة الله البالغة، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت:١١٧٦هـ) تحقيق: سعيد أحمد البالنبوري، دار ابن كثير- بيروت، ط١، ١٤٣١.

١٨- الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، للدكتور عاصم قريوتي، بحث محكَّم.

١٩- سنن أبي داود السجستاني (ت:٢٧٥هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠.

٢٠- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لمحمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد (ت:٧٠٢هـ) تحقيق: محمد خلوف العبد، دار النوادر، سوريا، ط٢، ١٤٣٠هـ.

٢١- شرح مشكل الآثار للطحاوي(ت٣٢١) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤١٥.

٢٢- الشرح والتفسير حاجة إنسانية ووظيفة علمية، للدكتور كمال عرفات نبهان، مقدم إلى مؤتمر المخطوطات الشارحة المنعقد في مكتبة الاسكندرية، سنة ٢٠٠٧.

٢٣- صلة الصلة، لأبي جعفر بن الزبير الغرناطي (ت:٧٠٨) تحقيق: شريف أبو العلى العدوي، مكتبة الثقافة الدينية- مصر، ط١، ١٤٢٩.

٢٤- الصناعة الأصولية بين ثوابت التأسيس وآفاق التجديد، د. نجم الدين قادر الزنكي، مركز الموطأ للنشر، أبو ظبي- دولة الإمارات، ط١، ٢٠١٦.

٢٥- الطرق الحكمية، لابن القيم، مكتبة دار البيان. بدون طبعة وبدون تاريخ

٢٦- عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي بكر ابن العربي(ت٥٤٣هـ) دار الكتاب العربي- بيروت.

٢٧- علوم الحديث، لابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

٢٨- العلم، لزهير بن حرب أبي خيثمة النسائي، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٢٩- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، لمحمود بن محمد العيني (ت:٨٥٥هـ) دار الفكر العربي- بيروت.

٣٠- غريب الحديث، للخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢.

٣١- فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة دار المعرفة- بيروت ١٣٧٩.

٣٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي(ت: ٧٩٥هـ) تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧.

٣٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) تحقيق: عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج- الرياض، ط٢، ١٤٢٨.

٣٤- فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط، لمحمد روزيمي بن رملي، منشور في مجلة الحديث، معهد دراسات الحديث النبوي بسلانجور، ماليزيا، العدد التاسع، ٢٠١٥.

٣٥- فهم الحديث في ضوء مقاصد الشريعة: ابن تيمية أنموذجًا، لخالد الدريس، بحث محكّم، مجلة الأمير عبد القادر، الجزائر.

٣٦- قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة وضوابطه، للدكتور عبد الله بن عبد العزيز المصلح، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٣٧- الكاشف عن حقائق السنن، للحسين بن محمد الطيبي (ت:٧٤٣هـ) دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٣٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله، المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) مصورة مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١.

٣٩- محاضرات في الحديث التحليلي، لأبي زكريا يحيى سعيدي، مقرر جامعي لطلبة السنة الثانية في كلية الشريعة- جامعة الجزائر.

٤٠- محاضرات في الحديث التحليلي، للدكتور أبي لبابة الطاهر حسين، صدر عن دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٥.

٤١- محاضرة بعنوان: كيف تحلل حديثاً، للشيخ محمد بن عبدالله الخضير، ألقاها في جامع الأميرة الجوهرة بحي التعاون في مدينة الرياض عام ١٤٢١هـ بتصرف.

٤٢- المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: محمد السليماني، وعائشة السليماني، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

٤٣- مسند الإمام عبد الله بن المبارك، (ت: ١٨١هـ) تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٤- معالم السنن شرح سنن أبي داود، للخطابي (ت: ٣٨٨هـ) مصورة المطبعة العلمية- حلب، ط١٣٥١،١.

٤٥- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وزملائه، مكتبة الشروق الدولية- القاهرة، ط٤، ١٤٢٥-٢٠٠٤.

٤٦- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩.

٤٧- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧- ١٩٧٧.

٤٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاشْكُبْري زَادَهْ، أحمد بن مصطفى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥.

٤٩- مقاصد الشريعة الإسلامية في السنة النبوية، لسعد عبد الرحمن الكبيسي، دار المشرق للكتاب- دمشق، ١٤٣٢-٢٠١١.

٥٠- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة محمد بن إبراهيم (ت: ٧٣٣هـ) تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٦

٥١- الموافقات للشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي (ت٧٩٠هـ) تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان بالرياض، ط١، ١٤١٧-١٩٩٧.

٥٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) تحقيق: عبدالسميع الأنيس، دار عمار- الأردن، ط١، ١٤١٩-١٩٩٩.

٥٣- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس محمد بن محمد (ت: ٧٣٤ هـ) تحقيق: الدكتور أحمد معبد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩.

٥٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ت:٦٠٦هـ) دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢١.